الأمم المتحدة

A/62/PV.38

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٣٨**

الثلاثاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٢١ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/62/92 و A/62/92/Add.1)

مشروع القرار (A/62/L.1)

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

إن رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧ والصين، في مؤتمر قمة الجنوب الثاني، الذي عقد في قطر في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أدانوا استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الرامية إلى منع البلدان من ممارسة حقها في تقرير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، وناشدوا جميع البلدان ألا تعترف بالقوانين الانفرادية التي تتجاوز الحدود الوطنية والتي تفرض الجزاءات على البلدان الأخرى والشركات الأجنبية. كما أن رؤساء الدول والحكومات اعترفوا بأن الحظر سبب درجة كبيرة من الضرر الاقتصادي والمالي وأحدث تأثيرا سلبيا على رفاه شعب كوبا وسلامته. وناشدوا حكومة الولايات المتحدة إنهاء الحصار.

وقبل وقت قصير، وفي الاجتماع الوزاري السنوي الحادي والثلاثين لمجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي عقد في نيويورك بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، رفض الوزراء بشكل ثابت مرة أخرى فرض القوانين والنظم التي يتجاوز تأثيرها الحدود الوطنية وجميع الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك الجزاءات الانفرادية التي تفرض على البلدان النامية.

وجدد الوزراء التأكيد على ضرورة إنهائها فورا. وشددوا على أن هذه التدابير لا تقوض المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل تهدد بشدة أيضا حرية التجارة والاستثمار. وبالتالي، ناشدوا المجتمع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

07-57056 (A)

الدولي ألا يعترف بتلك التدابير أو يطبقها. وترفض مجموعة الـ ٧٧ والصين رفضا قاطعا التدابير الانفرادية كوسيلة ممارسة الضغط على البلدان النامية.

وتلتزم مجموعة الـ ٧٧ والصين بالعمل على إقامة عالم أفضل للجميع يمكن فيه للدول كبيرها وصغيرها التعايش في سلام. ويتطلب تحقيق هذا التعايش السلمي بين الأمم التزام جميع الدول بسيادة القانون، بما في ذلك القانون الدولي.

ووفقا للقواعد الأساسية للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول، تؤيد مجموعة الـ ٧٧ والصين ضرورة إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي.

وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أن استمرار فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا يشكل انتهاكا للمبادئ المتمثلة في تساوي الدول من حيث السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فضلا عن القانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول.

ونعتقد أن استبدال الحصار بتعزيز الحوار والتعاون سيسهم إسهاما كبيرا ليس في القضاء على التوترات فحسب، بل أيضا في تعزيز التبادل والشراكة الهادفين بين البلدان التي ترتبط مصائرها بحكم التاريخ والجغرافيا.

وبالنظر إلى ما أحدثه الحصار من أثر على الحياة اليومية للشعب الكوبي، فإن الغالبية الساحقة من للدول الأعضاء تعرب هنا اليوم عن تأييدها للقرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار. وستؤيد مجموعة الـ ٧٧ والصين مرة أخرى مشروع القرار (A/62/L.1) المعروض علينا اليوم، وتحث جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بشأن البند ٢١ من جدول الأعمال بالنيابة عن الدول الـ ١١٨ الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

وتعرب الحركة مجدداً عن التزامها بالدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والحفاظ عليهما وتعزيزهما. ونعارض الأحادية والتدابير التي تفرضها دول بصورة انفرادية في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وترفض حركة عدم الانحياز اعتماد وتنفيذ التدابير أو القوانين القسرية الخارجة عن نطاق الولاية الإقليمية أو الانفرادية، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية المفروضة من جانب واحد، وغيرها من تدابير التخويف وقيود السفر التعسفية، التي تسعى إلى ممارسة الضغط على بلدان حركة عدم الانحياز، وتهدد سيادتها واستقلالها وحريتها في التجارة والاستثمار، وتمنعها من ممارسة حقها في أن تقرر، بإرادتها الحرة، أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتشكل تلك التدابير والقوانين واللوائح انتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والنظام التجاري المتعدد الأطراف، والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات الودية بين الدول. وفي هذا السياق، نلتزم بالمثابرة على بذل الجهود من أجل عكس مسارها بصورة فعالة، ونحث الدول الأخرى على أن تحذو حذونا، على النحو الذي تطالب به الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة. وحركة عدم الانحياز تطالب الدول التي تطبق تلك التدابير بأن تلغيها بصورة كاملة وفورية.

وكما جدد التأكيد على ذلك رؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز في مؤتمر القمة الذي عقد في هافانا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، فإننا ندعو مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار

الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي يتسبب في خسائر مادية كبيرة وأضرار اقتصادية جمة لشعب كوبا، فضلا عن كونه انفراديا ومنافيا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار.

وتعرب حركة عدم الانحياز مجددا عن قلقها البالغ إزاء التوسع في تجاوز نطاق الولاية الإقليمية الذي يتسم به الحصار المفروض على كوبا، وترفض تعزيز التدابير التي اعتمدتها حكومة الولايات المتحدة بهدف تشديد الحصار، وغيرها من التدابير التي نفذتها حكومة الولايات المتحدة مؤخرا ضد شعب كوبا.

وفي الختام، تحث حركة عدم الانحياز مرة أخرى على الامتثال الصارم لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧، ١٦/٤٨، ٩/٤٩، ١٠/٥٠، ١٧/٥١، ١٠/٥٢، ٤/٥٣، ٢١/٥٤، ٢٠/٥٥، ٩/٥٦، ١١/٥٧، ٧/٥٨، ١١/٥٩ ١٢/٦٠، ١١/٦١، وتتعلق جميعها بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند الآن.

تقرر ذلك.

السيدة بيثيل (جزر البهاما) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا، هايتي، وبلدي، جزر البهاما.

واسمحوا لي أن أعرب في المستهل عن تأييد الجماعة الكاريبية للبيان الذي ألقاه ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ما زالت الجماعة الكاريبية تشعر بقلق بالغ في سياق العلاقات الدولية المعاصرة إزاء الحالة التي تعاني منها كوبا الدولة العضو في الجماعة. وما فتئت الجماعة الكاريبية تقر بأهمية إقامة علاقات مثمرة وذات نفع متبادل بين بلدان منطقة البحر الكاريبي الأوسع نطاقا، التي تطل سواحلها على البحر الكاريبي، والتي يتعين عليها أن تواجه تحديات العولمة انطلاقا من منظور موحد. وبالتالي، فإن كوبا، كدولة كاريبية شقيقة، تواجه بعض العراقيل التي ما زالت تشكل مصدر قلق بالغ لمنطقتنا الأوسع. وفي الاجتماع الثاني للجماعة الكاريبية وكوبا، الذي عقد في ٢٩ أيار/مايو في سانت فنسنت وجزر غرينادين، جدد وزراء الخارجية في البلاغ الصادر في أعقاب ذلك الاجتماع الإعراب عن:

> ”التزامهم الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعددية الأطراف، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك احترام سيادة الدول والمساواة في ما بينها أمام القانون، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، واحترام السلامة الإقليمية، والتسوية السلمية للتراعات، والحقوق السيادية لمواطني كل بلد في أن يقرروا بحرية نظامه ومؤسساته السياسية في ظروف من السلم والاستقرار والعدالة“.

وما زالت تلك المبادئ تشكل العناصر الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية للجماعة الكاريبية.

وفي ذلك الصدد، نقرأ باهتمام بالغ تقرير الأمين العام، الذي يبين الاستجابات العديدة للأغلبية الساحقة من

الدول الأعضاء، التي تتشاطر تلك المبادئ وتلتزم بها أيضا لأنها تتعلق بالحصار المفروض من جانب واحد على كوبا. وتجدد الجماعة الكاريبية الإعراب عن معارضتها التامة للحصار العقابي، الذي طال أمده أكثر مما ينبغي. وما زلنا نعارض فرض قوانين خارج نطاق الولاية الإقليمية على دول ثالثة، مما يتنافى مع الميثاق ولا مكان له في العلاقات الدولية المعاصرة.

وما زالت الجماعة الكاريبية تشعر بقلق بالغ جراء الأثر الكبير الذي أحدثه الحصار في الاقتصاد الكوبي، ويؤسفنا بشدة أثره الإنساني على شعب كوبا، لا سيما في مجال الرعاية الصحية والأغذية. ويظل عجز كوبا عن الحصول على المعدات الطبية، وقطع الغيار، وأحدث الأدوية بفعل الحصار يؤثر على نظام الرعاية الصحية الكوبي، الذي ما زال يقدم العلاج بالمجان للشعب الكوبي.

وكوبا، باعتبارها أكبر بلد في المنطقة الكاريبية من حيث عدد السكان، تشكل جزءا لا يتجزأ من عمليتنا لعموم الكاريبي. وتظل علاقات الجماعة الكاريبية مع كوبا قوية ومتنامية بشكل مستمر. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قام ديترل دوغلاس، رئيس مؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، ورئيس وزراء سانت كيتس ونيفس، بسرد للعلاقات التاريخية بين كوبا ودول الجماعة الكاريبية بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة والثلاثين لإقامة علاقات دبلوماسية بين كوبا والجماعة الكاريبية. وفي ذلك اليوم من عام ١٩٧٢، أعربت الدول الكاريبية المستقلة الأربع، بربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وغيانا، عن التزامها القوي بمفهوم وحدة منطقة البحر الكاريبي. ومنذئذ، كانت العلاقة بينها قائمة على التضامن والأخوة وازدادت قوة وعمقا من خلال التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أعرب رئيس الوزراء دوغلاس عن عميق تقدير الجماعة الكاريبية للمساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة التي تواصل كوبا تقديمها إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي، لا سيما شباب منطقتنا في سعيهم إلى تنمية مهاراتهم المهنية والإسهام في بناء دولنا، وبصورة جماعية، المجتمع الكاريبي.

وأقر رئيس الوزراء بأن نحو ٣ ٠٠٠ طالب من بلدان الجماعية الكاريبية يتابعون دراساتهم في كوبا حاليا، ويستفيد عدد كبير منهم بمنح دراسية في تخصصات تتراوح من الطب والهندسة والاتصالات السلكية واللاسلكية والهندسة المعمارية، وعلوم الحاسوب، والجيولوجيا وغيرها من التخصصات. ويجب أن نعترف ونشيد أيضا بما تقدمه كوبا من منح دراسية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي.

وينبغي ألا نستهين بالإنجاز المتمثل في كون كوبا ما زالت تقدم مساعدة كبيرة في مجال الصحة للعديد من البلدان في العالم، رغم تشديد الحصار بصورة منهجية. ويواصل الأطباء الكوبيون العمل في أنحاء شتى من العالم النامي، الذي كثيرا ما تشتد فيه الحاجة إلى الرعاية الصحية ولا تحظى بخدمات كافية. ففي منطقة البحر الكاريبي وحدها، أنشأت كوبا المستشفيات والعيادات، ووفرت الأدوية، وجهزت الأطباء والممرضين وغيرهم من مهنيي قطاع الرعاية الصحية. وسنذكر دائما بكل تقدير وامتنان الدعم الذي قدمته لنا كوبا من أجل استعادة عدد كبير من أبناء شعبنا لبصرهم.

وحدد اجتماع وزراء خارجية الجماعة الكاريبية وكوبا الذي عُقد في أيار/مايو الماضي مجالات إضافية للتعاون، بما في ذلك مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتعاون في ما يتعلق بأثر تغير المناخ

بين مركز تغير المناخ التابع للجماعة الكاريبية والمعهد الكوبي للأرصاد الجوية، واستدامة استخدام الموارد الطبيعية، في جملة مجالات أخرى. ونتطلع في الجماعة الكاريبية إلى تعزيز التعاون مع كوبا بشأن جميع تلك المسائل.

ومن خلال ما قامت به كوبا من أعمال، أثبتت أنها تشكل جزءا لا يتجزأ من منطقة البحر الكاريبي. وهي لم تمثل تهديدا لأي دولة من الدول الأعضاء، بل حاولت باستمرار مساعدة جيرانها في سعيهم المتواصل إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وتؤكد الجماعة الكاريبية مجددا تأييدها الثابت لحق الشعب الكوبي، وجميع الشعوب، في تقرير المصير، على النحو الوارد بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة.

والحصار المفروض على كوبا لا يتسق مع روح العصر ولا يخدم أي غرض في القرن الحادي والعشرين، الذي يواجه فيه كوكبنا التحدي الهائل متمثلا في أزمة عالمية وشيكة بسبب تغير المناخ. وبينما تقدم الدول الجزرية الصغيرة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ الإنذار المبكر بوقوع كارثة مناخية وشيكة، تعاني مناطق شاسعة من القارة الأفريقية الآن من الجفاف، من جهة، والفيضانات ذات العواقب الوخيمة، من جهة أخرى. وما زلت أوجه التفاوت الاقتصادي مستمرة ومستفحلة. ويجب أن نحشد جميع طاقات المجتمع الدولي لمواجهة تلك التحديات الجسام والتصدي لها.

وتتمتع الجماعة الكاريبية بعلاقات ودية مع كل من كوبا والولايات المتحدة. وقد أنجب هذان البلدان العظيمان باحثين وعلماء وزعماء عالميين. وندعو إلى فتح صفحة جديدة بين حكومتي وشعبي هاتين الدولتين العظيمتين المختلفتين من حيث كبر حجم الأولى وصغر حجم الثانية. وكما هو الشأن بالنسبة لما اتخذ من مبادرات مماثلة تتعلق بمفاوضات حول مسائل أكثر صعوبة في العلاقات الدولية، لا يسعنا إلا أن نتخيل الأثر الإيجابي المدوي الذي سيحدثه هذا التقارب في المجتمع الدولي، استنادا إلى المبدأ الأساسي المتمثل في حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وفي ذلك السياق، تؤيد دول الجماعة الكاريبية مشروع القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا (A/62/L.1). وقد آن الأوان منذ وقت طويل كي نمضي قدما بغية التصدي للتحديات الحقيقية التي تواجه البشرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خورخي فاليرو، نائب وزير الشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يشكل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا عملا من أعمال الإبادة الجماعية وإجراء أحادي الجانب واستخداما للقوة الإجرامية، وانتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومبادئه.

وترفض جمهورية فنزويلا البوليفارية رفضا قاطعا تطبيق القوانين أو الأحكام التنظيمية التي يمتد أثرها خارج نطاق الولاية الإقليمية التي تنتهك سيادة الدول وتتدخل في شؤونها الداخلية. والحصار المفروض على كوبا لا يتسق مع روح العصر، ويعتبر من مخلفات سياسات إمبريالية فاشلة، ترفضه الأغلبية الساحقة من شعوب العالم وحكوماته. وقد رفضت الأمم المتحدة الحصار غير ما مرة، لكن قوى الإمبريالية في أمريكا الشمالية تجاهلت تلك المناشدة من المجتمع الدولي مرارا وتكرارا.

وقبل بضعة أيام، هدد الرئيس جورج دبليو بوش بجعل الحصار المفروض على كوبا أكثر شراسة، وحث على

مواصلة عزل ذلك البلد الشقيق البطل، ودعا إلى تقويض مؤسسات الدولة الكوبية. ويمثل ذلك الأمر محاولة جديدة للقضاء على الثورة وإعادة غزو كوبا، وهو ما يتم تنفيذه الآن. وترفض الثورة البوليفارية رفضا تاما تلك المساعي الخرقاء، وتحث جميع حكومات وشعوب العالم على رفض هذه الغطرسة الإمبريالية.

وقد أحدثت التدابير اللاإنسانية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية طوال أكثر من ٤٥ سنة أثرا اقتصاديا واجتماعيا فادحا في جمهورية كوبا الشقيقة، برفضها الاعتراف بالقواعد التي تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين الدول. وقد تصدت حكومة كوبا وشعبها لهذا العدوان الإجرامي بشرف وكرامة. ورغم الحصار، تواصل كوبا تعاونها وتضامنها مع شعوب الجنوب، وخاصة فيما يتعلق ببرامج التعليم والرعاية الصحية. وتقدر فنزويلا تضامن الشعب الكوبي وتضامن زعيمها التاريخي، القائد فيدل كاسترو.

وتطالب فنزويلا بحزم بأن تضع حكومة الولايات المتحدة حدا للحصار الوحشي والعقابي الذي تفرضه على كوبا. إن قانون الإبادة الجماعية هذا ينتهك حقوق الإنسان للشعب الكوبي انتهاكا فادحا وصارخا ومتكررا. ويشكل الحصار المفروض على كوبا عملا من أعمال العدوان ويعرقل تهيئة المناخ اللازم للحوار والتعاون اللذين يجب أن يسودا بين الدول ذات السيادة بروح ميثاق الأمم المتحدة وتمشيا مع مقاصده ومبادئه.

وأود أن أُذكر هنا باقتباس عن كورنيليوس تاسيتوس، وهو وصف نموذجي لصلف الإمبرياليين اليوم. فقد قال الفيلسوف والمؤرخ الروماني العظيم: ”أينما يصنعون صحراءً يسمونها سلاما“. وأولئك الذين يهينون الشعوب والثقافات ويدمرونها باسم الحرية إنما يتصرفون بنفس الطريقة.

لقد رفضت هذه الجمعية فرض حكومة الولايات المتحدة الأحادي لتدابير ضد كوبا. وحان الوقت لأن تعيد تأكيد هذا العزم. وفي هذا الإطار، يؤيد بلدنا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز وممثل أوروغواي باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها.

وستصوت فنزويلا لصالح مشروع القرار A/62/L.1 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تعرب حكومة المكسيك مرة أخرى عن رفضها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتكرر معارضتها لاستخدام تدابير قسرية لا يساندها ميثاق الأمم المتحدة. وتعلن المكسيك أن أي نوع من الجزاءات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية التي تفرض على الدول لا يمكن إلا أن تنبثق عن قرارات أو توصيات من مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وما فتئت حكومة المكسيك تلتزم بهذا الموقف في إطار عدد من وكالات الأمم المتحدة، ويدعمها في ذلك أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا هو نتاج سياسة أحادية امتدت لفترة نصف قرن تقريبا، وذلك في مخالفة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، ترى المكسيك أن هذه التدابير الأحادية الجانب تفضي إلى عواقب إنسانية وخيمة – وهو ما يتناقض تناقضا مباشرا مع الأهداف التي يفترض أن تلك التدابير انبثقت عنها – وتمثل رفضا للدبلوماسية والحوار بوصفهما سبيلين مثاليين لتسوية النزاعات بين الدول.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/62/92)، أشارت عدة أجهزة وكيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى الأثر السلبي للحصار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا. ومن بين تلك العواقب التأثير على تعاملات البنوك الأجنبية مع كوبا بدولارات الولايات المتحدة والأصول الكوبية في جميع أنحاء العالم؛ والتدابير الانتقامية المتخذة ضد عمليات الاستثمار للشركات الأجنبية في كوبا، وهو ما يحد من خيارات جذب الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الشركات التي ليست لديها مصالح تجارية في الولايات المتحدة؛ والعقبات التي تعترض إدماج كوبا في النظام التجاري العالمي، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الدخل من الصادرات، وعلى الإنتاج الصناعي والزراعي؛ والقيود على إمكانية حصول الكوبيين على قروض إنمائية من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ والصعوبات في الحصول على الموارد والإمدادات اللازمة لبرامج التعاون في مجالي التعليم والصحة في كوبا، فضلا عن التمويل الخارجي لبرامج التنمية الزراعية والريفية؛ وبصورة أعم الآثار التي تنعكس مضاعفاتها على بلدان ثالثة لأنه لا يمكنها أن تتفاعل مع كوبا اقتصاديا وأكاديميا واجتماعيا.

وحكومة المكسيك تقيّم علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف على أساس المبادئ العامة للقانون الدولي التي تحكم التعايش السلمي والحضاري بين الدول ذات السيادة. وهي تتمسك بهذه المبادئ باستمرار ومثابرة على مر الزمن في العلاقة بين المكسيك وكوبا.

وعليه، فمنذ عام ١٩٩٢، عندما قدمت حكومة جمهورية كوبا لأول مرة إلى الجمعية العامة مشروع قرار بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، تصوت المكسيك لصالح القرارات التي تتخذها الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع. وأثبتت حكومتي للمجتمع الدولي معارضتها الحازمة لتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية في بلدان أخرى، في انتهاك للقانون الدولي. ومنذ ١٦ عاما، دأبت المكسيك على المطالبة بضرورة أن ينتهي هذا الحصار، وتأييد إدماج كوبا في جميع آليات التكامل الإقليمي لتعزيز التعاون والتبادل في الميادين الاقتصادية والتجارية من أجل التنمية.

وتعتقد المكسيك أن احترام القانون الدولي والقواعد والمبادئ التي تحكم التعايش بين الأمم، والحوار القائم على الاحترام، بغض النظر عن الخلافات والتفاوتات، هي أدوات لازمة لتجاوز الخلافات بين الدول وضمان السلام الدولي فالمجتمعات تتطور وتتغير وفقا لظروفها الخاصة، وليس وفقا لآليات مفروضة عليها من الخارج.

وللأسباب المذكورة أعلاه، ستؤيد المكسيك مشروع القرار (A/62/L.1) المقدم في هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع.

السيد هوانغ شي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): يشكر وفد بلادي الأمين العام على تقريره (A/62/92) عن تنفيذ القرار ١١/٦١، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. ويؤيد الوفد الفيتنامي بالكامل البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذا البند الهام.

يرحب وفد بلدي بحضور معالي السيد فليب بيريز روكي، وزير خارجية كوبا، لمداولاتنا هذا اليوم.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا منذ حوالي نصف قرن قد سبب أضرارا اقتصادية فادحة ومعاناة للشعب الكوبي يعجز عنها الوصف. فقد عرقل هذا الحصار بشدة تقدمه الاقتصادي والاجتماعي وقوض مساعيه لتحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية. وزادت قيمة الأضرار الاقتصادية المباشرة التي لحقت بالشعب الكوبي بسبب الحصار عن ٨٩ بليون دولار خلال حوالي ٥٠ عاما: وبلغت الأضرار التي لحقت بالتجارة الخارجية لكوبا وحدها في العام الماضي أكثر من ١,٤ بليون دولار.

ويعرب وفد بلدي عن قلقه البالغ ليس لأن هذا الحصار الطويل بقي على حاله فحسب، بل لأنه ازداد شدة وذلك بإنفاذ قوانين وأحكام خارج نطاق الحدود الإقليمية. وفييت نام تعتبر هذا الحصار، الأطول في التاريخ، مخالفا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وقواعد منظمة التجارة الدولية. إن إطالة أمد هذه التدابير الاقتصادية القسرية لن يسبب إلا المزيد من التوتر في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا والمزيد من المشقة والصعوبات للشعب الكوبي، لا سيما أضعف فئاته مثل النساء والأطفال.

ومن ثمّ، ليس مفاجئا لأحد أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا قد رفضه مرارا وتكرارا عدد متزايد من الدول الأعضاء إلى درجة إن معارضته تكاد أن تكون بالإجماع. واليوم، يشكل حضور هذا العدد الكبير من الدول الأعضاء ومشاركتها النشطة في هذه المناقشات دليلا قويا على معارضتها لهذه التدابير الانفرادية التي تتعدى الحدود الإقليمية.

إن لكل دولة الحق غير القابل للتصرف في تقرير نظامها السياسي وطريق التنمية الذي يلائم ظروفها الخاصة. وفييت نام مقتنعة بأن الخلافات بين الولايات المتحدة وكوبا ينبغي حلها من خلال الحوار والمفاوضات على أساس الاحترام المتبادل، واحترام كل منهما لاستقلال وسيادة الآخر وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. ونرى أن تطبيع العلاقات وإقامة علاقات ودية بين الجارتين القريبتين جغرافيا سوف يخدم مصالح شعبيهما وشعوب المنطقة والسلام والأمن الدوليين. وبهذه الروح، يدعو وفد بلدي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء سياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي التي تفرضها على جمهورية كوبا فورا.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد مشاعر الود والتضامن التي يكنها بلدي للشعب الكوبي. وسوف تواصل حكومة فييت نام وشعبها بذل كل جهد ممكن لمساعدة حكومة كوبا وشعبها المحب للسلام في التغلب على آثار الحصار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فليب بيريز روكي، وزير خارجية كوبا، ليعرض مشروع القرار A/62/L.1 .

السيد بيريز روكي (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا – وضد حقوق الشعوب الممثلة في هذه الجمعية – قد دام زهاء نصف قرن.

ووفقا لتقديرات متحفظة، تسبب هذا الحصار في خسارة كوبا لما يزيد على ٨٩ بليون دولار. وبالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة، لا يقل هذا المبلغ عن ٢٢٢ بليون دولار. ويمكن أن يفهم الجميع مستوى التنمية الاجتماعية – الاقتصادية التي كانت كوبا ستحققها لو لم تتعرض لهذه الحرب الاقتصادية القمعية بدون هوادة. إن هذا الحصار هو العائق الرئيسي اليوم أمام تنمية الكوبيين ورفاههم وانتهاك واسع ومنهجي لحقوق شعبنا.

إن الحصار يحاول إخضاع الشعب الكوبي من خلال المجاعة والأمراض. هكذا شرح الرئيس دوايت أيزنهاور جوهر الحصار على كوبا في اجتماع ترأسه في عام ١٩٦٠ – وأقتبس ما يلي من الوثيقة التي عرضت على ذلك الاجتماع ونشرت في تسعينات القرن الماضي:

”لا توجد معارضة سياسية فعالة في كوبا.... . إن الإجراء الوحيد الذي يمكن التنبؤ به والمتاح لنا اليوم لتبديد التأييد الداخلي للثورة يكون بإشاعة خيبة الأمل واليأس القائمين على الاستياء والحصار الاقتصادي. وينبغي استعمال كل وسيلة ممكنة فورا لإضعاف الحياة الاقتصادية في كوبا. ويجب حرمان كوبا من الأموال والإمدادات كي تنخفض الأجور الحقيقية، وتسبب حالة من الجوع، وفقدان الأمل والإطاحة بالحكومة“.

وبعد سبعة وأربعين عاما، يكرر الرئيس جورج دبليو بوش الشيء نفسه بهذه الكلمات: ”أحث كذلك الكونغرس على إظهار دعمنا وتضامننا لإحداث تغيير جذري في كوبا من خلال استمرار الحصار“.

إن سبعة من بين كل عشرة كوبيين لم يعرفوا غير التهديد الدائم بالعدوان على وطننا والصعوبات الاقتصادية التي سببها الحصار المستمر بلا هوادة.

لقد تجاهلت الولايات المتحدة، بكل تعنت وفي غياب الحس السياسي القرارات الخمسة عشر التي اتخذتها الجمعية العامة والتي تطالب برفع الحصار المفروض على كوبا. وعلاوة على ذلك، وخلال السنة الماضية، اتخذوا تدابير جديدة تقترب من الجنون والتعصب، مما زاد من تشديد الجزاءات والاضطهاد خارج حدود الدولة لعلاقاتنا مع البلدان الممثلة في هذه الجمعية.

ولم يطبق الحصار أبدا بمثل هذه الحدة مثلما حدث خلال العام الماضي. ففي ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، تمادت حكومة الولايات المتحدة في معاقبة تحالف المعمدانيين بحجة أن بعض أعضائه قاموا بالسياحة أثناء زيارة قاموا بها إلى كوبا لأغراض دينية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، منعت حكومة الولايات المتحدة شركات أمريكية من توفير خدمات شبكة الإنترنت لكوبا. ونتيجة لذلك، إذا حاول أحد في كوبا الدخول إلى موقع غوغل إيرث، كما يفعل الملايين من مستخدمي الشبكة في العالم كل يوم، سيحصل على الرد التالي: ”هذه الخدمة ليست متوفرة في بلدكم“.

لقد تضرر أطفال كوبا بصورة خاصة من الحصار الذي وعد الرئيس بوش بتشديده. فالأطفال الكوبيون لا يجدون سيفرون، وهو مخدر استنشاقي تصنعه شركة أبوت في أمريكا الشمالية ويعتبر أفضل مخدر عام للأطفال. ولذا علينا أن نستعمل بدائل أقل جودة. والرئيس بوش، بلا شك، سيفسر ذلك بقوله إن أولئك الأطفال الكوبيين هم ضحايا تبعية لحربه على كوبا.

والأطفال الكوبيون الذين يعانون من اضطراب دقات القلب لم يعد بوسعهم الحصول على ضوابط لدقات القلب التي كانت شركة ”Saint Jude“ لأمريكية تبيعها لنا في الماضي. وقد أجبرت الشركة على وقف التعامل التجاري مع كوبا بضغط كبير من مكتب الرقابة على الموجودات في الخارج. وينبغي لوفد الولايات المتحدة أن يفسر للجمعية لماذا الأطفال الكوبيون الذين يعانون من اضطراب دقات القلب هم أعداء حكومة الولايات المتحدة. فالوفد الكوبي ليس بإمكانه تفسير ذلك. وربما بإمكان وفد الولايات المتحدة أن يفسره، حيث أن الثقافة هي أحد الأهداف الرئيسية في تنفيذ الحصار.

والولايات المتحدة تمنع كوبا من المشاركة في معرض الكتاب الدولي في بورتوريكو. إن فرض الحظر على مشاركة الكتّاب والناشرين الكوبيين عمل همجي.

واعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تلقت الفنادق التي تملكها سلسلة الفنادق الأمريكية ”رتز – كارلتون وهلتون وماريوت“ تعليمات من حكومة الولايات المتحدة بإلغاء عقود الموسيقيين الكوبيين الذين يعملون مؤقتا

في فنادق السلسلة في جميع أنحاء العالم. ولن يتمكنوا من استعادة وظائفهم إلا إذا انتقلوا إلى ميامي وأعلنوا عن إعجابهم بسياسات الرئيس بوش وعن أسفهم لعيشهم في كوبا يوما ما.

واليوم، أود أن أؤكد تضامننا مع السينمائيين الأمريكيين أولفر ستون ومايكل مور. فقد فرضت حكومة الولايات المتحدة غرامة على السيد ستون، باسم الحرية، لأنه سافر إلى كوبا ليصور الفلمين الوثائقيين ''Comandante'' و ''Looking for Fidel''. أنا لا أعرف، في الواقع، كيف ظن الرئيس بوش أن أولفر ستون لن يتمكن من العثور على فيدل إلا إذا سافر إلى كوبا. ومايكل مور يجري التحقيق معه لأنه زار بلدنا في آذار/مارس الماضي ليصور فلمه الوثائقي ''Sicko''. وهذه هي مكارثية القرن الحادي والعشرين.

وبذلك الاضطهاد البشع للكلمة الصادقة والفن المستقل، يتفوق رئيس الولايات المتحدة على محاكم التفتيش في العصور الوسطى. والفرق هو أن محاكم تفتيش العصر الحديث هذه أكثر همجية وفتكا. لأنها نظمت نهب مكتبة بغداد الرائعة وحرق ما يزيد على مليون مجلد.

أود الآن أن أستشهد بالكلمات التي كتبتها الفنانة الدولية الكوبية أليشيا ألونسو في رسالة بعثت بها مؤخرا إلى الفنانين والأكاديميين الأمريكيين:

> ''فلنعمل معا لكي يتسنى للفنانين والكتاب الكوبيين أن ينقلوا مواهبهم إلى الولايات المتحدة وكي لا تُمنعون من زيارة جزيرتنا لمشاطرة معرفتكم وقيمكم – في أغنية أو كتاب أو دراسة علمية أو عرض فني حتى لا يعتبر ذلك بصورة غير منطقية جريمة''.

إن الحصار يضطهد التبادل بين البشر والعلاقات بين شعبي كوبا والولايات المتحدة. كما أنه يحول دون وجود علاقات طبيعية بين العائلات على طرفي مضيق فلوريدا. ويجازف الأمريكي الذي يزور بلدنا كسائح أو الكوبي المقيم في الولايات المتحدة الذي يرغب في زيارة أحد أقاربه المرضى في كوبا بدفع الثمن إذ تصل الغرامات المفروضة على الشركات إلى مليون دولار وعلى الأفراد إلى ٢٥٠ ٠٠٠ دولار، وكذلك تصل أحكام السجن بحق المخالفين إلى عشر سنوات.

وفي أكثر من مناسبة، استمعت الجمعية لممثلي الولايات المتحدة يقولون أن المسألة التي نناقشها الآن هي مسألة ثنائية وينبغي ألا تناقش في هذا المنتدى. ومن المرجح أنهم سيكررون هذه الحجة الزائفة عندما يعللون تصويتهم.

ومع ذلك، وكما يعلم جيدا أعضاء الجمعية، فإن الحرب الاقتصادية الشعواء التي تُشن على كوبا لا تضرّ بالكوبيين فحسب. وإذا كانت تضر بهم وحدهم، فستكون حالة خطيرة للغاية. غير أنها أسوا من ذلك، إذ أنها انتهاك للقانون الدولي والمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وانتهاك لحق كل بلد في التعامل التجاري الحر السيادي مع من يختاره من شركاء.

إن إنفاذ القوانين الأمريكية خارج حدود الإقليم من دون مبالاة بالمصالح المشروعة لبلدان ثالثة – نفس البلدان الممثلة بالمندوبين الحاضرين في القاعة – الخاصة بالاستثمار في كوبا وإقامة علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية معها مسألة تبعث على قلق جميع الدول المجتمعة هنا. وفي الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠٠٧ لوحدها، تضرر ما لا يقل عن ٣٠ بلدا من تطبيق القوانين الأمريكية خارج حدود الإقليم جراء سياسة الحصار المفروض على كوبا. فلننظر إلى بضعة أمثلة.

في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، طُبقت على البنك الكاريبي الهولندي في جزر الأنتيل الهولندية أحكام الحصار. وتضمن ذلك، تجميد حسابات هذا البنك في الولايات المتحدة ومنعه من إجراء أي تعامل مالي يتعلق بمواطنين أمريكيين أو كيانات أمريكية.

في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، فُرضت غرامة قدرها ١٦٤ ٠٠٠ دولار على شركة ''PSL'' البريطانية لخدمات الطاقة لتصديرها معدات وخدمات تتعلق بصناعة النفط.

ولم يتسن أيضا تصدير ضواغط من نوع ''Sabroe'' إلى كوبا ما أن اشترت شركة أمريكية الشركة الدانمركية التي تصنعها.

واشترت الشركة الأمريكية المتعددة الجنسيات ''General Electric'' الشركة الفنلندية ''Datex-Ohmeda''. وكان بإمكان كوبا أن تشتري كالمعتاد المعدات الفنلندية الصنع الممتازة الخاصة بالتخدير والمراقبة المتعددة الأغراض حتى اليوم التي انتقلت فيه الملكية إلى الشركة الأمريكية.

وعندما حاول المعهد الكوبي للمواد الغذائية والتغذية والصحة شراء مطياف ضوئي يعمل بالأشعة دون الحمراء من الشركة اليابانية ''ShemadzuK''، وجد أنه من الممنوع شرائه بموجب الحصار لأن أكثر من ١٠ في المائة من مكوناته هي أمريكية المنشأ.

ولم تتمكن الشركة الألمانية BASF AG من بيع مبيدات الحشرات إلى كوبا، سواء من ألمانيا أو من فروعها في أمريكا اللاتينية، لأن المكون الفعال الذي تتضمنه أمريكي المنشأ.

ومنذ أواخر عام ٢٠٠٦، عندما قامت الشركة الإسبانية للبواخر السياحية Pullmantur بشراء الشركة الأمريكية Royal Caribbean، اضطرت الباخرة السياحية Holiday Dream، التي تملكها Pullmantur إلى تعليق عملياتها في كوبا.

وفي كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٦، قامت إدارة فندق Scandic Hotel في النرويج، الذي اشترته في آذار/مارس ٢٠٠٦ سلسلة الفنادق الأمريكية Hilton، بإلغاء حجوزات وفد كوبي كان من المفروض أن يحضر معرضا تجاريا دوليا بشأن السياحة. وتسبب ذلك في فضيحة كبرى وقوبل برفض واسع النطاق من الرأي العام النرويجي. غير أن الأفدح هو ما سيقع لاحقا. ذلك أن الناطقة باسم مجموعة Hilton في لندن أعلنت على الملأ – وأحث الممثلين على الاستماع بوضوح – بأن السلسة سترفض حجوزات الكوبيين في جميع فنادقها في كل أنحاء العالم، لأنها إذا لم تفعل ذلك ستتعرض إلى دفع الغرامات، أو حتى إلى أحكام بالسجن، بموجب قوانين الحصار.

غير أن الحادث الأسوأ سمعة هذا العام فيما يتعلق بالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا كان قطعا الحرب الضروس التي شنتها إدارة الخزانة في الولايات المتحدة على علاقات كوبا مع المؤسسات المالية والمصرفية لبلدان ثالثة. وكان ذلك ممكنا خاصة بعدما تمكنت حكومة الولايات المتحدة وأجهزة استخباراتها من الاطلاع على المعلومات السرية التي تحتفظ بها جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم في الميدان المالي. فمن خلال تلك الهيئة تتم جميع التعاملات تقريبا المتعلقة بتبادل التسديدات والرسائل بين المؤسسات المالية في جميع أرجاء العالم.

وفي السنة الماضية، تعرض أكثر من ٢٠ مصرفا من مختلف البلدان إلى تهديد فج من أجل التشويش على أي شكل من العلاقات أو التعاملات مع كوبا. ولأسباب مفهومة، لا يمكنني أن أوافي الجمعية بمزيد من المعلومات

بشأن مسألة حساسة من هذا القبيل، لأن ذلك سييسر الاضطهاد المرضي الذي تمارسه الوكالات الأمريكية المكرسة بصورة كاملة لهذه المهمة الدنيئة.

وقبل بضعة أيام، قال رئيس الولايات المتحدة إن النظام الكوبي يستخدم الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة كشماعة يعلق عليها جميع أوجه البؤس في كوبا. غير أن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/62/92) يؤكد بصورة واضحة وشاملة، استنادا إلى معلومات قدمها ١١٨ بلدا و ٢١ منظمة دولية، الأعمال التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة خلال العام الماضي لتعزيز الحصار وتشديد عواقبه الوخيمة على كوبا.

وأمام الجمعية العامة اليوم فرصة للتعبير بحرية وصراحة عن رأي المجتمع الدولي في سياسة الحصار والعدوان اللذين فرضتهما الولايات المتحدة على الكوبيين طوال ٥٠ سنة. وفي هذه اللحظة بالذات، يتابع شعبنا في كوبا باهتمام وأمل القرار الذي سيتخذه أعضاء الجمعية. وإذ يقوم بذلك، يتذكر كلمات فيديل: ”لم يسبق أن كان لدولة من الدول مثل هذه المقدسات للدفاع عنها ومثل هذه القناعات الراسخة للكفاح من أجلها“.

إن كوبا لن تستسلم. فهي تكافح وستواصل الكفاح، اقتناعا منها بأن الدفاع عن حقوقنا اليوم بمثابة دفاع عن حقوق جميع الشعوب الممثلة في هذه الجمعية. وباسم كوبا، أرجو من الممثلين أن يصوتوا مؤيدين لمشروع القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. وأناشد الجمعية أن تفعل ذلك تحديا للأكاذيب والتهديدات التي أطلقت في الأيام الأخيرة. وندعوكم إلى التصويت مؤيدين لمشروع قرار كوبا لأن التصويت المؤيد يشكل أيضا تأييدا أيضا لجميع شعوب العالم.

وأود أن أختتم بياني باستحضار كلمات خوسي مارتي، رائد استقلال كوبا: ”من انتفض مع كوبا اليوم سيظل منتفضا طوال جميع العصور المقبلة“. فليعش أحرارا الأبطال الكوبيون الخمسة، ومكافحو الإرهاب والسجناء السياسيون في السجون الأمريكية! فليعش أحرارا الأبطال الكوبيون الخمسة! ومن حقي المشروع فعلا أن أقول ”عاشت كوبا حرة! عاشت كوبا حرة! عاشت كوبا حرة!“

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أرحب بوزير الشؤون الخارجية في كوبا، الذي يدل حضوره في هذه المناقشة على ما نوليه جميعا من أهمية لهذه المسألة.

وكما سمعنا للتو، يعيش شعب كوبا منذ أكثر من ٤٧ سنة في ظل حصار اقتصادي وتجاري ومالي أحادي الجانب تفرضه عليه جارته، الولايات المتحدة الأمريكية. ويعني ذلك أن غالبية المواطنين الكوبيين لم يعيشوا حياة أخرى غير الحياة في ظل التدابير التعسفية. غير أن الشعب الكوبي استطاع الصمود رغم كل شيء.

وقد قوبل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي القائم منذ وقت طويل برفض مستمر من عدد متزايد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لدرجة أن المعارضة أصبحت إجماعية تقريبا. وخلال جميع مراحل الحصار، مد الشعب الكوبي يد الصداقة والتضامن إلى شعوب أخرى في مختلف أرجاء العالم. فعلى سبيل المثال، ليس من غير المألوف أن نجد أطباء وممرضين كوبيين في العديد من أرجاء أمريكا اللاتينية وأفريقيا. والمجتمع الدولي يعترف بما تقوم به كوبا من عمل متميز في مجالات الصحة، والتعليم، والتكنولوجيا الأحيائية في العديد من البلدان النامية، وفي جميع أنحاء العالم بصورة عامة. إن الحصار الذي صمم لخنق الحياة اليومية

للشعب الكوبي أدى بالفعل إلى إسهام كوبا في تحسين الأحوال المعيشية لشعوب أخرى في جميع أرجاء العالم.

وقد شملت مساهمة كوبا أيضا دعم الكفاح من أجل الحرية والعدالة في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، فنحن في جنوب أفريقيا، نقدر إسهام كوبا في حريتنا وديمقراطيتنا. والنصب التذكاري لأبطالنا في الكفاح ضد التمييز العنصري يسجل عددا من المناضلين الكوبيين الذين قاتلوا إلى جانب مناضلينا من أجل الحرية، بل وجادوا بأرواحهم لكي نرى جنوب أفريقيا حرة. واليوم، فإننا نذكر ونمجّد أولئك الأبطال الذين نجحوا على الرغم من الحصار الذي يستهدف حياتهم اليومية.

وما فتئت جنوب أفريقيا تعارض جميع جوانب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، لأسباب أساسية، تتجاوز مجرد التضامن الذي نتقاسمه مع الشعب الكوبي. فجنوب أفريقيا تعتبر استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي انتهاكا لمبادئ المساواة بين الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. لذا، انضمت جنوب أفريقيا مرارا وتكرارا إلى الأكثرية الساحقة من البلدان في الإعراب عن عدم موافقتها على جميع جوانب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وعن رفضها لذلك الحصار.

إننا نسترشد بالقواعد الأساسية للقانون والسلوك الدوليين، وبدعمنا المبدئي للحاجة إلى إلغاء التدابير الاقتصادية القسرية، كوسيلة لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية. وترى جنوب أفريقيا أنه يمكن للحوار البنّاء أن يعزز الثقة والتفاهم المتبادلين، فضلا عن تحقيق الانسجام والتعايش السلمي بين الدول.

إن جنوب أفريقيا ملتزمة بالعمل من أجل عالم أفضل للجميع، بمن فيهم الشعب الكوبي، تتعايش فيه الدول بسلام، صغيرة أم كانت كبيرة. وتحقيق هذا التعايش السلمي بين الدول يتطلب الامتثال من جميع الدول لسيادة القانون، بما في ذلك القانون الدولي.

ووفدي يعتقد أن وجود هذا العدد الكبير من الدول الأعضاء في هذه القاعة اليوم، ومشاركتها في هذه المداولات، دليل على معارضتها للتدابير الأحادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية. ونحن هنا لكي نعرب عن معارضتنا الشديدة للتدابير الاقتصادية القسرية، كوسيلة لممارسة الضغط على البلدان النامية، لأن تلك التدابير مخالفة للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول.

وستنضم جنوب أفريقيا إلى الأكثرية في الجمعية العامة تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا اليوم. وسنصوّت مؤيدين له، لأن هذا الإجراء القاسي والأحادي يسبب معاناة تفوق الوصف لشعب كوبا. ونعتقد أن الأكثرية الساحقة من الدول الأعضاء الحاضرة اليوم ستنضم إلينا بالتصويت مؤيدة، دعما للشعب الكوبي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مافرويانيس (قبرص).

وأخيرا، يود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل باكستان في وقت سابق باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد ليو زينمن (الصين) (تكلم بالصينية): يؤيد الوفد الصيني البيان الذي سبق أن أدلى به ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

طوال ١٥ سنة متتالية، درجت الجمعية العامة سنويا على اتخاذ قرارات تحث جميع البلدان، امتثالا لميثاق الأمم

المتحدة ومبادئ القانون الدولي، على إلغاء أو إبطال جميع القوانين والتدابير ذات الأثر الذي يتجاوز الحدود الإقليمية، التي تمس سيادة دول أخرى، وتقوّض الحقوق والمصالح المشروعة للكيانات والأفراد الخاضعين للسلطة القضائية لتلك الدول، وتضر بحرية التجارة والملاحة. لكن، من المؤسف أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الطويل الأجل، المفروض على كوبا من جانب جارتها الغنية، لا يزال قائما.

وفي عصر للعولمة الاقتصادية، تمثل التبادلات والتعاون بين البلدان على قدم المساواة التوجه العام لعصرنا. فالعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية بين البلدان أمر في مصلحة جميع البلدان، وليست معروفا يتفضل به بلد على بلدان أخرى. والحوار على قدم المساواة أفضل وسيلة لحل أي خلاف. وللمجتمع الدولي الحق في أن يثير شواغل جدية حيال الحصار والجزاءات التي تعانيها كوبا طوال سنوات، وأن يطالب البلد المعني بإنهاء الحصار والجزاءات.

إن الحصار والجزاءات ضد كوبا التي طال أمدها لأكثر من ٤٠ سنة، لم تضر مصالح كوبا وبلدان عديدة أخرى، وبالتالي أعاقت الجهود الإنمائية على المستوى الدولي بشكل خطير فحسب، بل إنها تتناقض مع مبادئ الديمقراطية والحرية وسيادة القانون وحقوق الإنسان أيضا.

أولا، إن ممارسة محاولة إرغام بلد آخر، من خلال الحصار والجزاءات، على التخلي عن حقه في اختيار طريقه نحو التنمية باستقلالية، أو حتى الإطاحة بحكومته، تشكل انتهاكا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية المعاصرة. فذلك النوع من الممارسة لا علاقة له بتعزيز الديمقراطية والحرية.

ثانيا، إن الحصار والجزاءات المفروضة على كوبا تتجاوز، بطبيعتها، الحدود الإقليمية، ولذا فإنها تشكل انتهاكا للقانون الدولي، ولا يمكنها، بأي شكل من الأشكال، أن تعزز الديمقراطية والحرية في أي بلد. إنها مرفوضة من جميع البلدان، وتتناقض مع مبدأ تحرير التجارة.

ثالثا، إن الحصار والجزاءات أعاقت وقيّدت بشدة جهود الشعب الكوبي للقضاء على الفقر، وتحسين مستويات معيشته، والسعي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إنها تقوّض حقوق الشعب الكوبي في الحياة والتنمية.

لقد أكدت الحكومة الصينية دائما أنه ينبغي للبلدان أن تطور العلاقات بين الدول على أساس المساواة، وامتثالا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والعمل على تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في العلاقات الدولية. وإننا نعتقد أنه ينبغي للبلدان أن تختار أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية ونمط تنميتها، على ضوء ظروفها الوطنية الخاصة. وينبغي حل الخلافات بين الدول عن طريق الحوار والتعاون، وعلى أساس المساواة والاحترام المتبادل.

واستنادا إلى ما تقدم، تطالب الحكومة الصينية بإنهاء مبكر للحصار والجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية التي يفرضها البلد المعني على كوبا. ونأمل أن يكون هناك حوار بدل المواجهة، واتصالات وتبادلات بدل الحصار والجزاءات. كما نأمل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بدون إبطاء. لذا، تؤيد الصين مشروع القرار المقدم من كوبا في إطار البند الحالي من جدول الأعمال.

السيد بانكن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن وزير الخارجية الكوبي فليب بيريز روكي، الحاضر معنا اليوم، قد شرح بتفصيل كبير العواقب الدقيقة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

ونود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره الشامل الوارد في الوثيقة A/62/92، الذي يعبر عن الرفض الإجماعي من الدول الأعضاء لفرض الحصار الاقتصادي

والتجاري والمالي الأحادي الذي يتجاوز نطاق الحدود الإقليمية ضد كوبا.

إن موقف روسيا من مشروع القرار المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال لم يتغير. فبلدنا يشاطر الأكثرية الساحقة من الدول الأعضاء رأيها، إذ أنها تدين بحزم الحصار ضد كوبا وتطالب بإنهائه. ونحن مقتنعون بأن رفع الحصار وتطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة عموما سيسهم في تحسين الحالة وفي مزيد من اندماج كوبا في العمليات الإقليمية والعالمية.

وثمة نداء اعتمده، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، مجلس الدوما في الاتحاد الروسي بعنوان ”إلى برلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية الدولية“، وسيوجه أيضا إلى الأمين العام، ويؤكد على النقاط التالية.

إن الحصار الاقتصادي المستمر على جمهورية كوبا هو عمل من أعمال الضغط القاسي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد دولة ذات سيادة. وبحسب السلطات الكوبية، فإن ثلثي الكوبيين ولدوا تحت الحصار. والحصار الاقتصادي يعيق أيضا العمل الطبيعي لكل نظام ضروري لحياة الكوبيين – بما في ذلك ما يتعلق بالنظام الصحي، وخدمات الطوارئ، للمرضى الذين اشتد عليهم المرض، والخدمات التي تقدم للنساء الحوامل والأطفال، ومرافق التعليم، والثقافة، والعلم والنقل. والحصار المستمر يقوّض اقتصاد كوبا، ويترك عواقب أكثر خطورة على القطاعات المختلفة للاقتصاد. وسياسة الحصار الاقتصادي ضد كوبا تنتهك الحقوق والمصالح المشروعة لدول ثالثة.

والحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يعطي نتائج عكسية ولا يتسق مع روح العصر. إنه من مخلفات الحرب الباردة. وهو يحول دون إقامة نظام عالمي عادل جديد، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن استمرار الحصار يناقض أيضا الجهد المبذول لإصلاح الأمم المتحدة، لأنه يتجاهل الرأي الإجماعي للدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى العمل معا لتنفيذ المبادئ التي تدعم جهودنا لتفادي المواجهة، والتمسك بالتعاون القائم على احترام حقوق الدول في أن تختار لنفسها أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وروسيا إذ تسترشد بالمبادئ الأساسية للميثاق في ما يتعلق بعدم القبول بأي تدبير تمييزي أو تدخل في الشؤون الداخلية للدول، فإنها ستواصل سياستها في التصويت مؤيدة لمشروع القرار الداعي إلى إنهاء الحصار.

السيد سالم (الهند) (تكلم بالانكليزية): إننا نؤيد البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يناهز عمره خمسة عقود، ظل الموضوع السنوي للمناقشة في هذه الهيئة منذ عام ١٩٩١. وقد تم تشديد هذا الحصار بالقوانين المحلية للولايات المتحدة الأمريكية، شمل امتداد الحصار إلى ما وراء الحدود الإقليمية من خلالها شركات أجنبية وفروعا أجنبية تابعة لشركات من الولايات المتحدة تنفذ مشاريع أعمال مع كوبا أو مع كيانات كوبية. وتشمل تلك القوانين المحلية قانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢، وقانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦.

لقد ظل المجتمع الدولي قاطعا في التعبير تكرارا عن رفضه الجانب المتعلق بتجاوز نطاق الحدود الإقليمية للحصار الجاري تنفيذه بموجب القوانين والأحكام المحلية للولايات المتحدة. ونحن نشاطر المجتمع الدولي تلك الدعوة بصورة كاملة. والجمعية العامة رفضت تكرارا فرض القوانين

والأحكام ذات الأثر الذي يتجاوز نطاق الحدود الإقليمية، كما رفضت جميع الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية. والجمعية العامة، من خلال قراراتها، طالبت الدول كافة بأن تحترم التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلا عن إلغاء وإبطال القوانين والتدابير التي لها آثار تتجاوز نطاق الحدود الإقليمية وتطال سيادة دول أخرى، والمصالح المشروعة للكيانات أو الأفراد الخاضعين لسلطتها القضائية وحرية التجارة والملاحة.

واستمرار الحصار على كوبا، ولا سيما من خلال آثاره التي تتجاوز نطاق الحدود الإقليمية، أعاق قدرة البلد على تنفيذ واجباتها الإنمائية. وسبّب كذلك صعوبات لسكانها بأشكال مختلفة. وكان أثر الحصار قاسيا بشكل خاص في مجال الرعاية الطبية، من خلال تدني الوصول إلى المعدات الطبية والأدوية والوسائل التشخيصية. وتشمل المجالات المتضررة الأخرى إيصال المعونة الغذائية، وقطاع التعليم، والتجارة والاستثمار الدوليين، والنقل والوصول إلى الأسواق المالية. وبالإضافة إلى ذلك، كان للحصار أثر سلبي غير مباشر، يتجاوز نطاق الحدود الإقليمية، على جهود كوبا لتقديم المساعدة في إطار تعاون بلدان الجنوب في مجال الطب، ولا سيما للبلدان الأفريقية. ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد خلص، في تقرير الأمين العام (A/62/92)، إلى أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى آثار سلبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعوائد التصدير، والإنتاج الصناعي والزراعي، والقطاعات التجارية والاجتماعية مثل الغذاء والصحة والتعليم والاتصالات والعلم والتكنولوجيا فضلا عن تحول التجارة بعيدا عن كوبا.

إن عمليات الحظر والحصار الاقتصادي تتعارض مع روح التجارة بغير عوائق أو حواجز فالحصار لم يحقق أي شيء سوى إيجاد عوائق على مسار التنمية لشعب كوبا. واستمرار سياسة الجزاءات والحصار، ضد الرأي السائد لدى السواء الأعظم من سكان العالم، ليس سوى رغبة في استمرار ترتيب ظالم عفا عليه الزمن. وذلك أمر لا يمكن الدفاع عنه في عصر العولمة، حيث يدعو أنصارها بصوت عال إلى تجارة بدون أية حواجز، وإلى حركة حرة للبضائع والخدمات في شتى أنحاء العالم، ويعملون من أجلهما.

وبالنظر إلى تجاورهما الجغرافي، ينبغي أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا شريكين طبيعيين في التجارة والاستثمار. وإننا نعتقد أن قسما كبيرا من قطاع الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية يود أن يستفيد من الوصول غير المقيد إلى السوق الكوبية، وأن الكثيرين من مواطني الولايات المتحدة يودون إقامة علاقات أفضل مع كوبا من خلال السياحة. وتصدير المنتجات الزراعية والطبية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى كوبا، بقدر ما يسمح به حتى الآن قانون إصلاح الجزاءات التجارية وزيادة الصادرات لعام ٢٠٠٠، لهو دليل على قدرة الاتصالات التجارية والعملية بين البلدين. وهناك محاولات تشريعية مختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية لتخفيف الحصار، تدعم هذا الرأي أيضا. لذا، فإننا نتطلع إلى رفع الجزاءات والحصار عن كوبا.

وختاما، اسمحوا لي أن أكرر رفض الهند للتدابير الأحادية لبلدان تمس سيادة بلدان أخرى، بما في ذلك محاولات مد العمل بقوانين بلد ما، خارج نطاق حدوده الإقليمية، إلى بلدان أخرى ذات سيادة. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل على تهيئة بيئة اقتصادية دولية عادلة مؤاتية لتنمية جميع البلدان، خالية من الجزاءات وعمليات الحصار.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): إنني أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، كما أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

إن أوغندا تؤيد رفع الحصار عن كوبا. وتأكيدا لما سأقوله، اسمحوا لي أن أبدأ باقتباس ما قاله زعماؤنا بشأن مسألة الديمقراطية والسيادة في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

”إننا نؤكد مجددا أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد للنُظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها ومشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها. كما نؤكد مجددا أنه في حين أن هناك قسمات مشتركة بين النُظم الديمقراطية، فليس ثمة نموذج وحيد للديمقراطية، وأنها لا تخص أي بلد أو أي منطقة ونؤكد مجددا ضرورة إيلاء الاحترام الواجب للسيادة والحق في تقرير المصير“ (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٣٥).

ونرى أن لشعب كوبا الحق في تحديد الكيفية التي يحكم بها وفي اختيار من يحكمه ولأي مدة من الزمن. ونعتبر لذلك أن محاولة فرض جزاءات على كوبا إنما هي محاولة لفرض تغيير للنظام في كوبا. وهذا أمر لا يمكن قبوله. ذلك أن الحظر يلحق الضرر بشعب كوبا ويعيق تنميته الاقتصادية. ويداوم المجتمع الدولي على المطالبة بانتظام من خلال هذه الجمعية منذ سنين كثيرة الآن برفع هذا الحظر. وينبغي الإصغاء لهذا الصوت الذي يكاد يكون عالميا.

أما الانعزالية فلا تفيد شخصا ولا بلدا على الإطلاق. وهنا في الولايات المتحدة، يتصاعد عدد من الأصوات تأييدا لرفع الحظر. بل إن أحد المرشحين للرئاسة في انتخابات العام القادم قد قال إنه بمجرد انتخابه سيرفع الحظر المفروض على كوبا ويقيم علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة وبينها.

لقد حان الوقت لأن تعير سلطات الولايات المتحدة المعنية آذانا صاغية لهذه الأصوات الهادرة وترفع الحظر، الذي لم يحقق أي غرض نافع ويعد من مخلفات حقبة الحرب الباردة، فهو يتناقض مع مبادئ القانون الدولي وحرية التجارة كما يتعارض مع المبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد سيليس ألفارادو (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بوليفيا أن يعرب عن تأييده للبيانات التي أدلي بها باسم مجموعة ريو وحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

بعد ٤٧ عاما من الحظر الضار المفروض على كوبا وبعد ١٥ قرارا تطالب فيها الجمعية العامة بوقف الحظر الأحادي الجانب الذي تفرضه الولايات المتحدة، نشهد فشل هذا الحظر التجاري والاقتصادي والمالي بشكل كامل كأداة لمحاولة فرض نظريات أجنبية على إحدى الدول ذات السيادة. وتدل الحقائق التاريخية من قبيل الحرب العالمية الثانية وحرب فييت نام، على سبيل المثال لا الحصر، على أنه لا توجد قوة غاشمة لها القدرة على تحطيم إرادة الشعوب ذات السيادة التي لا تلين في نضالها من أجل حقها في تقرير المصير. فعلى العكس من ذلك، لا يؤدي هذا النوع من القوة إلا إلى توحيد الشعب ضد المعتدين.

وتظهر التفاصيل البليغة التي قدمها وزير خارجية كوبا بجلاء شديد العواقب غير الإنسانية لهذا الحظر. ولا شك في أن سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في فرض حظر على كوبا تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الخاصة بالشعب الكوبي ومن ثم تستحق أن تفرض عليها جزاءات مقابلة.

غير أن الجمعية العامة لا يمكنها اتخاذ قرارات كهذه بسبب أحكام الميثاق ذاتها. ولهذا السبب على وجه التحديد

لا تترتب على القرارات التي تعتمد عاما بعد آخر، في محاولة لإنهاء أعمال العدوان من جانب بعض البلدان، أي آثار فعلية بالنسبة للمعنيين. وينبغي في إصلاح الأمم المتحدة أن نتناول حتمية تمكين الجمعية العامة من اتخاذ قرارات ملزمة في بعض الموضوعات، كما هو الحال في انتهاكات حقوق الإنسان.

ويؤكد شعب بوليفيا مجددا مناشدته جميع شعوب العالم أن تبني سلاما عالميا حقيقيا يستند إلى مبادئ الاحترام المتبادل بين الشعوب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، والسعي لإيجاد حلول للصراعات من خلال حوار عقلاني وصادق، واحترام أمنا الطبيعة بوصفها مصدر الحكمة كلها. لقد حان الوقت لفرض حكم العقل. وحان الوقت لرفع الحظر غير الإنساني المفروض على البلد الشقيق كوبا.

السيد عبد اللطيف (الجماهيرية العربية الليبية): نود أن نتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الوارد في الوثيقة A/62/92 بشأن تنفيذ القرار ١١/٦١ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. كما يعرب وفد بلادي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الباكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويرحب بوجود السيد وزير خارجية جمهورية كوبا في هذه الجلسة التي تعقدها الجمعية العامة.

على مدى أكثر من أربعة عقود، ظل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يعيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ويسبب صعوبات عديدة للشعب الكوبي. وبالرغم من حث الجمعية العامة والعديد من المحافل والهيئات الحكومية الدولية على إنهاء هذا الحصار، فإنه لم يستمر على حاله فحسب بل تم تشديده عبر إنفاذ قوانين وأحكام ذات طبيعة متجاوزة للحدود الإقليمية. وبات هذا الحصار، الذي يتنافى مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ويُعرف بأطول حصار في التاريخ على الإطلاق، ولن يسفر تمديده إلا عن المزيد من التوتر في سياق العلاقات الثنائية وعن المزيد من المشقة والصعوبات للشعب الكوبي، خاصة الفئات الضعيفة فيه مثل النساء والأطفال

إن الجماهيرية العربية الليبية تؤكد من جديد معارضتها الشديدة للإجراءات الأحادية الجانب التي تفرض على الدول لأغراض سياسية، وتعرب عن قلقها البالغ من استمرار بعض الدول في تطبيق العقوبات الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية، لمخالفتها الصريحة لمبادئ القانون الدولي، وخاصة مبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتي لا يؤدي تطبيقها إلا إلى زيادة المعاناة الإنسانية وتعميق الخلاف والكراهية بين الشعوب ذات المصالح المترابطة، الأمر الذي يتطلب التقيد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وإيجاد حلول ملائمة وحضارية للمشاكل تتضمن عدم المساس بحقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في التنمية، والحق في الغذاء، والرعاية الصحية والمؤسسات الاجتماعية الضرورية.

إن فرض العقوبات وتدابير الحصار لم يكن ولن يكون الوسيلة لحل الخلافات بين الدول، وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على السبل الملائمة لحل أي خلافات ثنائية، وهي المفاوضة والتحقق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية الثقافية أو اللجوء إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية، وكل ذلك على أساس المساواة الكاملة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. هذا التوجه أكدت عليه الدول الأعضاء مرارا وتكرارا من خلال قرارات الجمعية العامة التي يجب الامتثال لها دون إبطاء لأنها تجسد العدل والمنطق وتكرس قواعد القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه القرارات تقدم رسالة واضحة، وهي أنه

لا يمكن التقدم نحو إرساء السلام الشامل وإنماء العلاقات الودية بين الدول وتحقيق مستويات أعلى في مجال التنمية إلا بتحقيق تعاون دولي يرتكز على الاحترام المتبادل لسيادة الدول بغض النظر عن حجمها، وعدد سكانها، وطبيعة نظامها السياسي والاقتصادي.

السيد مهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل باكستان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

مرة أخرى تنظر الجمعية العامة، للعام السادس عشر على التوالي، في بند جدول الأعمال المتعلق بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على حكومة وشعب كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أُدرج البند في جدول أعمال الجمعية العامة بعد عقود من الحصار، الذي بلغ الآن ٤٩ عاما. وهذا يوازي تقريبا كل فترة وجود الحكومة الحالية لجمهورية كوبا.

وتود حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة أن تكرر تأكيد تعاطفها مع شعب وحكومة كوبا، وتضم صوتها إلى أصوات أعضاء الأمم المتحدة، الذين يزداد عددهم عاما بعد عام، والذين دعوا إلى إنهاء الحصار المفروض على شعب وحكومة كوبا.

على مر السنين، أصبح جليا أن الحصار الواسع النطاق يهدف إلى إنزال أشد المعاناة بشعب كوبا، وفي الظاهر تقويض حكومته. والضحايا في الواقع هم الشعب بأسره، وتصيب أشد المعاناة أضعف السكان، الصغار والمسنين والمعوقين. وهذا أمر يستحق الشجب أخلاقيا لأن أسمى القيم وأعمقها احتراما، التي تتبناها الجمعية العامة، هي الحياة البشرية والكرامة الإنسانية وحماية المدنيين بغض النظر عن الجنس أو اللون أو القومية.

وليس من قبيل المغالاة القول إن قدرة الصمود البطولي للشعب الكوبي جعلت الحصار عبثيا. وقد حان الوقت لإعادة النظر في هذه الاستراتيجية، مهما كان شأنها، في وقت يسعى فيه المجتمع الدولي حثيثا إلى السلم والأمن الدوليين والوئام والتفاهم بعد نهاية الحرب الباردة وظهور تهديدات وخلافات جديدة في العالم.

وكان الحصار على أشده، وكان شعب كوبا يقف صامدا ومتأهبا لاستيعاب آثاره، حينما سنت تشريعات توريسيلي وهيلمز – بورتون لتشديد الحصار من خلال فرض قيود اقتصادية على كل طرف ثالث يتبادل المصالح مع كوبا. وقد باتت تدابير المقاطعة والحصار أدوات حرب بائدة، في وقت تكاثرت فيه الاستراتيجيات والخيارات والأساليب لحل الخلافات في المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة والمنتديات الثنائية والإقليمية. وحتى في مواجهة بعض أشد التحديات خطرا على السلم والأمن الدوليين، استُبدلت تدابير الحظر الكامل أو الحصار أو الجزاءات ضد المدنيين بوسائل أخرى أكثر إنسانية في التعامل مع الخصوم.

ولا سبيل لوجود مقياس أفضل لرفض تلك التدابير البائدة التي تستهدف المدنيين، من التأييد العارم لهذه الجمعية العامة لإنهاء الحصار. وسيكون من قبيل الكيل بمكيالين إذا كانت آراء وتأييد الجمعية العامة بشأن مسائل أخرى تؤخذ معيارا للتعبئة وحشد التأييد أو الرفض لسياسات معينة، وعادة ما تنصاع الأطراف المعنية لمثل تلك الآراء، ولكنها لا تؤخذ كذلك إزاء مسألة الحصار على كوبا. إن جمهورية تنزانيا المتحدة تدعو إلى تحكيم العقل من خلال مراجعة الحصار ضد شعب كوبا، وتخفيفه تدريجيا إلى أن يُرفع نهائيا عن شعب جريمته الوحيدة أنه يعيش على أرضه ذات السيادة.

والطقس بدوره لم يكن رحيما. وإذ نتكلم هنا، يتأهب شعب كوبا من جديد لعاصفة استوائية أخرى، مع ما تجلبه من دمار متوقع. والأعاصير تزور الجزيرة كل عام تقريبا جالبة الخراب للاقتصاد والهياكل الأساسية والاجتماعية للشعب. وهذه المحن الطبيعية وحدها تكفي لوخز ضمير الشعوب والحكومات التي تقدر وتحترم الحياة البشرية ومعاناة شعب بريء.

ولكن ما يحدث هو النقيض من ذلك، حينما تُضاف الآلام إلى الجراح من خلال تراكم آثار الحصار الذي ينتقل من جيل كوبي إلى جيل جديد. ونأمل ألا تذهب هذه النداءات من على منبر العالم هذا عبثا، بل ستسمعها الشعوب المحبة للسلام، ويسمعها ممثلوهم المنتخبون، ويسمعها الزعماء القادرون على جلب نور الصباح بعد هذا الليل الطويل المظلم من الحظر والحصار ضد شعب كوبا.

السيد كبامبوي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على الطريقة المقتدرة التي يدير بها هذه الدورة للجمعية العامة.

وتود زامبيا أن تعرب عن تأييدها لبياني ممثل باكستان وممثل مصر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز على التوالي.

لقد أحاطت زامبيا علما مع التقدير بتقرير الأمين العام، المتضمن في الوثيقة A/62/92، والمعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا“.

ونعتقد أن التقرير وفر لنا تحليلا موضوعيا وواضحا للتأثير السلبي الناجم عن الجزاءات ضد كوبا. ونؤكد أن تشريع هيلمز – بورتون ينتهك سيادة كوبا ويشكل خرقا للقانون الدولي، بالإضافة إلى عدم توافقه مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمساواة السيادية بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدولية.

ويؤكد تقرير الأمين العام مرة أخرى صحة الموقف الثابت الذي اتخذته الجمعية العامة على مر السنين، وهو أن الحظر على كوبا يضر بالسكان الأبرياء، وخاصة أضعف الضعفاء، وهم النساء والأطفال. وزيادة على ذلك، تشير زامبيا إلى أنه على الرغم من الحظر المفروض منذ أكثر من أربعة عقود، فإن الشعب الكوبي أصبح أكثر تصميما ووحدة في الدفاع عن سيادة بلده ورخائه وكرامته التي ضحوا من أجلها بالغالي والنفيس.

وقد دعت زامبيا الولايات المتحدة مرارا وتكرارا إلى إنهاء الحظر الاقتصادي ضد كوبا. وهذا الحظر له تأثير سلبي مباشر على مبادئ التجارة والملاحة الحرة. وقد كنا وما زلنا ملتزمين بتعزيز الاحترام العالمي للقانون الدولي في إدارة جميع أشكال العلاقات فيما بين الدول ذات السيادة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إلكين (تركيا).

وبالاستناد إلى المعلومات التي جمعها الأمين العام في تقريره الأخير – وفي الواقع، في تقرير نائب وزير خارجية كوبا أيضا – فإن زامبيا ستصوت مرة أخرى تأييدا لمشروع القرار الحالي. ويستند تصويت وفد زامبيا إلى إيمانها الراسخ بقدسية ميثاق الأمم المتحدة الذي يلزم الدول الأعضاء. ونكرر التأكيد أن الحظر قد أثر سلبيا على رخاء الشعب الكوبي.

في الختام، تناشد زامبيا جميع الدول الأعضاء بدعم الدعوة إلى الإنهاء الفوري للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

السيدة روبياليس دي شامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): إن كوبا – وهي في آن واحد بلد كاريبي وتينو وأمريكي لاتيني وأفريقي وأممي – قادت طيلة

أكثر من ٥٠ عاما مقاومة بطولية لأشد السياسات الإمبريالية عدوانا في التاريخ الحديث. وشجاعة كوبا الوطنية وعقيدتها الاشتراكية كانتا أقوى من ملايين الدولارات المهدورة في الحرب والعدوان. وكانتا وما زالتا أقوى من الحصار التجاري والاقتصادي ومن كل التكنولوجيا التي وظفتها الإمبراطورية لتحطيم أحلام وإرادة الشعب الكوبي.

إن نيكاراغوا التي كانت أيضا ضحية نفس النوع من السياسات الإمبريالية والحصار التجاري والاقتصادي، الذي تضمن زرع الألغام في موانئها، جربت بنفسها نتائج تلك التدابير اللاإنسانية ضد شعب يسير في طريق التنمية ويسعى إلى استعادة سيادته ويدافع عن موارده الطبيعية في مواجهة نهب إمبريالي واستعماري شرس.

ونيكاراغوا، بفضل إرادة شعبها التي لا تقهر، إرادة روبين داريو وساندينو، فخورة اليوم بالانضمام إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تأييد مشروع القرار (A/62/L.1) المقدم من كوبا، وبذلك تصبح الصوت المؤيد الـ ١٨٤ بعد ١٦ عاما من الخزي المتمثل في عدم المشاركة في التصويت.

إن العلاقات التجارية في المجتمع الدولي تتأثر اليوم بالطبيعة المتجاوزة للحدود الإقليمية للحصار التجاري والاقتصادي غير القانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وجميع هذه السياسات – بالإضافة إلى ما يسمى بالتشريعات التكميلية المعروفة بقوانين هيلمز – بورتون وتوريسيلي، وقانون التعديل الكوبي وقانون خطة الانتقال الكوبية المعروفة أيضا بخطة بوش – تمثل انتهاكات تدخلية صارخة للقانون الدولي وتستحق الشجب في كل الأحوال.

وإذ نناقش كوبا والسياسات الموجهة ضدها اليوم، علينا أن نتذكر الأبطال الكوبيين الخمسة الذين يتواصل احتجازهم ظلما في سجون الولايات المتحدة ونحن نوجه لهم ولعائلاتهم أسمى عبارات التضامن.

لقد أصبحت الحرب الباردة تاريخا غابرا. وترعرعت شتى أنماط العلاقات في مختلف البلدان. ويمكن أن نكون نحن شاهدا على أن خصوم الأمس السياسيين والإيديولوجيين وحتى العسكريين يطورون علاقات سياسية وتجارية في بيئة طبيعية تتعزز باستمرار، ويهتم فيها كل بمصالحه بدون اللجوء إلى تدابير الحصار والضغوط والتهديدات التي تؤثر على سيادة وتجارة البلدان الثالثة.

ولذلك، لا بد من إثارة السؤال الذي لا مفر منه، وهو: لماذا هذا التجاهل عاما بعد عام لإرادة المجتمع الدولي، التي تطالب بإنهاء هذا الشذوذ السياسي والتجاري والاقتصادي؟ لماذا يستمر هذا الحصار غير القانوني ضد كوبا؟ هل السبب هو التضامن الإنساني الذي تمثل كوبا نموذجا له؟ هل لأن الشعب الكوبي، بينما يكافح ضد الحصار الإجرامي، لا يدخر جهدا لكي ينضم إلى حكومته لمساعدة إخوته وأخواته في البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى شعوب البحر الكاريبي والشعوب الأصلية وشعوب أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا؟ أينما وجد المرء حاجة إنسانية، فإنه سيجد أطباء كوبا ومدرسيها وفنييها، والأكاديميين والأمميين الوافدين منها، وسيجد المرء نظرة تشي. تلك هي كوبا بطبيعتها، مستعدة دائما لتتشاطر ما حققته من خلال التضحيات والوطنية. وهي على استعداد لأن تتشاطر حتى مع البلدان المتقدمة النمو، التي لولا الكبرياء أحيانا، لقبلت المساعدة الإنسانية من كوبا المستعدة على الدوام لتقديمها لأي بلد في العالم.

إننا نشيد بمبادرات الحكومة الكوبية لتحقيق الحوار غير المشروط وعلى قدم المساواة من أجل المساعدة على إيجاد حل سياسي لهذا الحصار الذي يتنافى مع روح العصر.

ويؤسفنا أن الجواب كان دائما نفس الرد المتمثل بفرض مزيد من التدابير الجديدة لتوسيع الحصار الاقتصادي والمالي على كوبا. وعلى الرغم من ذلك، يشجعنا أن عددا متزايدا من رجال الأعمال والزعماء الدينيين والأكاديميين والعلماء والطلبة والمسؤولين المنتخبين الأمريكان يؤيدون المجتمع الدولي الذي يطالب، استنادا إلى القانون الدولي، بوضع حد مؤكد للحصار المفروض على كوبا.

ومهما كانت دوافع الإمبراطورية أو مبرراتها، ينبغي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تنهي الحصار التجاري والاقتصادي. وأي مشاكل تكون لها آثار حقيقية أو محتملة على العلاقات بين البلدان ينبغي حلها بصورة متحضرة من خلال الحوار والتفاوض السلمي، وعلى أساس الاحترام المتبادل للسيادة القانونية للدول والمساواة بينها.

وقد حظيت كوبا بالتأييد التام من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧ والصين. وإن نيكاراغوا، التي ما انفكت تعرب عن تضامنها مع كوبا، تجدد دعمها غير المشروط لشعب كوبا الباسل وحكومته البطلة في كفاحهما المستميت ضد عدوان الإمبراطورية المتواصل ومن أجل استرجاع غوانتانامو، فضلا عن جهودها لحماية إنجازاتها وسيادتها وحقها في تقرير المصير ووطنها الاشتراكي.

السيد شيدياوسيكو (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين ألقاهما ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل باكستان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتود زمبابوي أن تؤكد مجددا التزامها الراسخ بالمبادئ الأساسية المتمثلة في المساواة بين الدول من حيث السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وحرصها عليها. وقد دأبت زمبابوي على الدفاع عن إلغاء القوانين والتدابير الخارجة عن نطاق الولاية الإقليمية التي طُبقت وتُطبق من جانب واحد على الدول الأعضاء.

ومن المسائل المعلَنة للملأ أن جميع المناقشات في الأمم المتحدة رفضت، طيلة أكثر من أربعة عقود، تطبيق التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب الرامية إلى تحقيق مآرب سياسية معينة. وإن المناشدات الكثيرة جدا من غالبية الدول الأعضاء والقرارات العديدة للجمعية العامة فشلت في إقناع حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة بإنهاء التدابير المفروضة من جانب واحد على شعب كوبا وحكومتها. إن ما قامت به الولايات المتحدة من توسيع لنطاق ولايتها الإقليمية ليشمل جميع البلدان يتنافى مع مبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، المعترف بهما بموجب القانون الدولي وعلى النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة. ولا تقوض تلك السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة حق الشعب الكوبي في التنمية فحسب، بل تتنافى أيضا مع حرية التجارة والملاحة وتنتهك أحكام منظمة التجارة العالمية، التي تنتمي الولايات المتحدة إلى عضويتها.

وكما لو أن كل ذلك لم يكن كافيا، تعرّض الشعب الكوبي، شأنه في ذلك شأن شعب زمبابوي، وما زال يتعرض، لوابل من البرامج الإذاعية الدعائية عن طريق محطات راديو أنشأتها ومولتها الحكومة في واشنطن. والهدف النهائي لتلك البرامج الإذاعية غير القانونية هو تحريض بعض الفئات من السكان على إحداث تغيير للنظام في البلدين المستهدفين. وتتنافى نظرية تغيير النظام مع نص وروح مبدأ السيادة، الذي يتيح للشعب اختيار النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يرتضيه. وما من مبرر على الإطلاق للاستمرار في تلك السياسات العدوانية والوحشية وغير المشروعة واللاأخلاقية التي تفرضها الولايات المتحدة على شعب كوبا وحكومته.

وباعتبار زمبابوي ضحية من ضحايا القوانين والتشريعات المحلية ذات الأثر الخارج عن نطاق الولاية الإقليمية، فإنها تتفهم تماما ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي الأحادي الجانب وغير القانوني المفروض على كوبا. وبالتالي، تقف زمبابوي بحزم إلى جانب شعب كوبا البطل في كفاحه ضد الحصار غير القانوني.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند. وننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/62/L.1.

وقبل أن أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة، الذي يرغب في الإدلاء ببيان تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غودار (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): كما كان الشأن في السنوات الماضية، ترغب الولايات المتحدة أن تشير إلى الحقيقة المتمثلة في أن ممارسة الحق السيادي في اتخاذ القرار المتعلق بإمكانية التبادل التجاري مع حكومة أخرى وتحديد مداه مسألة ثنائية، وبالتالي، ينبغي ألا تُعرض على الجمعية العامة. وننوه بأن العديد من الدول الأخرى الأعضاء في مجموعات إقليمية قررت، من حين لآخر، تقييد التعاملات مع دول أخرى لأسباب متنوعة. وينبغي لتلك الدول أن تنظر في ما إذا كان مشروع القرار هذا يشكل سابقة ستعتبرها مناسبة في سياقات أخرى.

إن مشاكل كوبا ليست نتيجة لأي قرار من قرارات الولايات المتحدة، وإنما للحصار على الحرية الذي يفرضه النظام الكوبي على شعبه. فالحكومة الكوبية تحرم شعبها من المعلومات، والوصول إلى العالم الخارجي، والحق في السفر، ومن الفرص لتحسين أحواله المعيشية من الناحية الاقتصادية. ونواصل سياستنا المتمثلة في توجيه المعونة والتجارة إلى أيدي الشعب الكوبي من أجل كسر طوق الرقابة المطلقة التي يفرضها النظام الكوبي على الموارد التي يحتاج إليها شعبه.

وتفيد الإحصاءات الصادرة عن الحكومة الكوبية ذاتها أن الولايات المتحدة قد صدّرت إلى كوبا نحو بليوني دولار من السلع الزراعية والطبية والإنسانية منذ عام ٢٠٠٢. ونحن من بين أكبر ممولي كوبا بالأغذية وأحد أكبر الشركاء التجاريين لكوبا. وفي عام ٢٠٠٦ وحده، رخصنا لمواطنين ومنظمات من القطاع الخاص بتقديم أكثر من ٢٧٠ مليون دولار من الأغذية والأدوية، مما يجعل الشعب الأمريكي أكبر مقدم للمعونة الإنسانية إلى الشعب الكوبي في العالم أجمع.

والآن أكثر من أي وقت مضى، نناشد الدول الأعضاء التي تنظر في مشروع القرار هذا أن ترفض حجج الحكومة الكوبية وتركز على إحداث انتقال في كوبا يسترجع الحقوق الأساسية لشعبها. كما نشجع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية على تعزيز وصول جميع الكوبيين إلى الإنترنت بحرية ودون قيود، ودعم المكتبات المستقلة والصحفيين المستقلين، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة في مجال التعليم لجميع الشباب الكوبي، وليس لبعض المحظوظين فقط.

في الختام، نناشد المجتمع الدولي أن يتضافر في مطالبة الحكومة الكوبية بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين دون شروط باعتبار ذلك الخطوة الأساسية للبدء في عملية تعيد للشعب الكوبي حقوقه الإنسانية الأساسية.

ولقد طال كثيرا انتظار الوقت الذي يتمتع فيه الشعب الكوبي بنعم الحرية الاقتصادية والسياسية. وبدلا من التصويت لصالح مشروع القرار هذا الذي يدين الولايات المتحدة لرفضها الدخول في معاملات مالية غير مقيدة مع

نظام يحرم شعبه من حقوق الإنسان الأساسية التي من مهمة هذه الهيئة حمايتها، فإننا نحث الدول الأعضاء على رفض مشروع القرار وإدانة الحظر الداخلي على الحرية الذي تفرضه الحكومة الكوبية، فهو السبب الحقيقي لمعاناة الشعب الكوبي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد لتعليل التصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/62/L.1. لقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عُمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ولايات ميكرونيزيا الموحدة

اعتُمد مشروع القرار A/62/L.1 بأغلبية ١٨٤ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٣/٦٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليل التصويت تقتصر مدته على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد دي ليموس غودينيو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المحتملة الترشيح البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، والبلدان أيسلندا والنرويج العضوان في رابطة التجارة الحرة الأوروبية والعضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا ومولدوفا.

يعتقد الاتحاد الأوروبي أن السياسة التجارية للولايات المتحدة تجاه كوبا هي أساسا قضية ثنائية. ورغم ذلك، أعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بوضوح عن معارضتها لتمديد حصار الولايات المتحدة المنصوص عليه في قانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦ خارج نطاق حدودها الإقليمية.

ولا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقبل لتدابير أحادية تفرضها الولايات المتحدة على بلدان معينة أن تقيد العلاقات التجارية والاقتصادية للاتحاد مع بلدان ثالثة، وهي في هذه الحالة كوبا. ولذلك، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لائحة تنظيمية وإجراءات مشتركة لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من الآثار التي تتجاوز نطاق الحدود الإقليمية لقانون هيلمز – بيرتون وتحظر الامتثال لهذا القانون.

علاوة على ذلك، وفي ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، تم الاتفاق في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في لندن على حزمة تشمل إعفاءات من المادتين الثالثة والرابعة من قانون هيلمز – بيرتون، والتزاما من إدارة الولايات المتحدة بأن تقاوم في المستقبل إصدار هذا النوع من القوانين التي تتجاوز نطاق الحدود الإقليمية، وتفاهما يتعلق بأنظمة تعزيز حماية الاستثمارات. ويواصل الاتحاد الأوروبي حث الولايات المتحدة على تنفيذ الجزء الخاص بها من تفاهم ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

إن سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه كوبا هي سياسة واضحة، وقد حُددت في بيان مشترك في عام ١٩٩٦. وهدف الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع كوبا هو التشجيع على إحداث عملية انتقال سلمية، يقودها الشعب الكوبي، إلى الديمقراطية التعددية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والانتعاش الاقتصادي المستدام وتحسين مستويات معيشة الشعب الكوبي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي استعداده للسعي إلى إجراء حوار شامل ومفتوح مع كل من الحكومة الكوبية والمجتمع المدني الكوبي بشأن جميع المواضيع ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك المواضيع السياسية، وحقوق الإنسان، والمواضيع الاقتصادية والعلمية والثقافية. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى الحوار ويرحب بكون المحادثات الأولية قد جرت في نيويورك في مناسبة انعقاد دورة الجمعية العامة لهذا العام.

ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن حالة حقوق الإنسان في كوبا لم تتغير جذريا، وذلك رغم تناقص عدد السجناء السياسيين وأعمال المضايقة. والحكومة الكوبية مستمرة في حرمان مواطنيها من حقوقهم وحرياتهم المدنية والسياسية والاقتصادية المعترف بها دوليا. ويحث الاتحاد الأوروبي الحكومة الكوبية مرة أخرى على الإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين، وهو ما يشكل أولوية رئيسية في سياسته تجاه كوبا. وبصفة خاصة، يعرب الاتحاد الأوروبي عن بالغ قلقه إزاء تدهور صحة العديد من السجناء السياسيين ضمن مجموعة من ٧٥ سجينا سياسيا محتجزين منذ آذار/مارس ٢٠٠٣. ويطالب الاتحاد الأوروبي السلطات الكوبية بالإفراج عنهم فورا. كما يكرر الاتحاد الأوروبي مطالبته الحكومة الكوبية بإطلاق حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات.

إن منجزات الحكومة الكوبية في مجال الرعاية الصحية والتعليم تقوضها القيود التي تفرضها على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية. والسياسات الاقتصادية الداخلية الكوبية – وكذلك الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة – تعيق التنمية الاقتصادية في كوبا بشكل خطير، وتؤثر سلبا على مستويات معيشة الشعب الكوبي.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، نعرب عن رفضنا لجميع التدابير الأحادية الجانب ضد كوبا، والتي تتعارض مع القواعد المقبولة عموما للتجارة الدولية. ونعيد تأكيد رأينا بأن إلغاء الولايات المتحدة للحظر التجاري من شأنه أن يفتح اقتصاد كوبا، بما يعود بالنفع على الشعب الكوبي.

وفيما يتعلق بكوبا، فإن الاتحاد الأوروبي يحث السلطات الكوبية على إدخال تحسينات حقيقية في كل المجالات التي ذكرتها.

ولكل الأسباب التي أشرت إليها، وعلى الرغم من النقد الشديد لسجل كوبا في مجال حقوق الإنسان، فقد صوت الاتحاد الأوروبي بالإجماع تأييدا لمشروع القرار.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي – الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وفنزويلا – بالإضافة إلى الدول المنتسبة، إكوادور وبوليفيا وبيرو وشيلي وكولومبيا.

وكما حدث في الأعوام الماضية، صوتت بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والدول المنتسبة مؤيدة لمشروع القرار الذي اتخذ للتو. وقد فعلنا ذلك تماشيا مع الموقف التقليدي للمجموعة. كما أن تصويتنا يتماشى مع موقفنا المؤيد لتعددية الأطراف والرافض لتطبيق تدابير قسرية أحادية بالمخالفة لحرية التجارة وشفافية التجارة الدولية، وهي بالتالي تتعارض مع رفاه الشعوب وتعيق عمليات التكامل الإقليمي.

إن الحصار المفروض على كوبا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي، ولا سيما القواعد التي تحكم التجارة الدولية وتلك التي تربط بين جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. وقد أدين هذا الحصار من جانب الجمعية العامة ومحافل ومنظمات دولية أخرى، بما في ذلك منظمة الدول الأمريكية، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومؤتمر القمة للبلدان الأيبيرية الأمريكية واجتماعات مجموعة ريو على مستوى القمة.

إن بلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة ترفض مرة أخرى إصدار وتطبيق هذا النوع من التدابير القسرية الانفرادية خارج نطاق الحدود الإقليمية، والتي لا نقبل

بصلاحيتها. ولذا، نكرر التأكيد على دعمنا لتعددية الأطراف بوصفها الطريقة السلمية والعادلة لتسوية النزاعات بين الدول بطريقة تعزز التفاهم والأمن وحقوق الإنسان والتعاون.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): لقد استمر الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا زهاء نصف قرن تقريبا. وهو يقوض المبادئ الدولية للمساواة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بالإضافة إلى مبدأي حرية التجارة والملاحة. وتؤمن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء بأن الحصار ضد كوبا لا يمثل طريقة متحضرة أو بناءة للتصدي للنزاعات الدولية.

إن الآثار السلبية لتطبيق سياسة الحصار خارج نطاق الحدود الإقليمية تشكل العقبة الرئيسية للتنفيذ السريع لمشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يجري تنفيذها حاليا في كوبا. ويسبب الحصار أضرارا بمئات الملايين من الدولارات لاقتصاد كوبا ومكانتها الاجتماعية. ويظل مستقبل السكان وصحتهم عرضة للخطر.

ولكل بلد الحق في اختيار نموذج تنميته. ونرى أنه لا يحق لبلد بمفرده أن يحاول فرض إرادته على الآخرين من خلال استخدام الوسائل العسكرية أو الاقتصادية أو أي وسائل أخرى.

وما زلنا نشعر بالإعجاب لشجاعة الأمة الكوبية التي ما فتئت تدافع عن كرامة الشعب الكوبي وسيادته. وبيلاروس تعتز باغتنام هذه الفرصة لكي تضم صوتها إلى أصوات الآخرين الذين يطالبون بإنهاء الحصار المفروض على الشعب الكوبي.

السيد كوك (السودان): بتصويتها بأغلبية كاسحة تأييدا لمشروع القرار اليوم، أكدت الأسرة الدولية مجددا رفضها لسياسات المقاطعة الأحادية التي ظلت تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا. إن الرفض المتكرر من قبل المجتمع الدولي للسياسات العدوانية للولايات المتحدة يوضح بجلاء تعاظم الرفض على نطاق العالم للسياسات الأحادية التي ظلت تنتهجها واشنطن، والتي تجسدت في حصار اقتصادي ومالي وتجاري ظالم ضد كوبا، تضرر منه ذلك القطر الشقيق، وخاصة الفئات الضعيفة كالأطفال والنساء.

إن الولايات المتحدة، التي ما فتئت تعطي دروسا للعالم حول حقوق الإنسان، تنتهك بحصارها ومقاطعتها لكوبا تلك الحقوق. بل إن ذلك الحصار وتلك المقاطعة يشكلان جريمة ضد الإنسانية. والحصار والمقاطعة من جانب أمريكا ينتهكان بشكل سافر ميثاق الأمم المتحدة وقوانين التجارة الدولية والقانون الدولي. كما أنه يوضح بجلاء أن الضغوط على الدول الأعضاء بسبب خياراتها الوطنية ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمر مرفوض وعمل غير ديمقراطي يستوجب الإدانة والتنديد.

والسودان الذي تضرر بدوره من سياسات واشنطن الأحادية، قد صوت لصالح مشروع القرار، حيث أن ذلك التصويت هو تصويت ضد الأحادية، وضد الهيمنة، وضد فرض السياسات والإملاءات على الدول الأخرى والتدخل في شؤونها الداخلية.

ويؤكد وفد بلادي أيضا تأييده للبيان الذي أدلت به كل من باكستان ومصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز على التوالي. إننا نجدد اليوم تضامننا مع حكومة كوبا وشعبها العظيم، ونطالب بالإنهاء الفوري للحصار والمقاطعة الظالمة ضد كوبا.

السيد لين (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام (A/62/92) بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى مدار ١٥ عاما، عبر المجتمع الدولي باستمرار عن دعمه الذي لا لبس فيه للدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. كما أن مؤتمر القمة لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في هافانا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كرر تأكيد دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

إن قيام الدول الأعضاء بسن وتطبيق قوانين وقواعد ذات آثار تتجاوز نطاق الحدود الوطنية وتؤثر على سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لأشخاص في نطاق سلطتها القضائية، وعلى حرية التجارة والملاحة، تشكل انتهاكا لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا. وامتثالا لهذا المبدأ، فإن ميانمار ترفض كل أشكال الجزاءات الاقتصادية والمالية وتدابير الحصار التي تتعارض مع القانون الدولي. وكأحد المبادرين إلى وضع المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، فإن ميانمار تلتزم التزاما صارما بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، يؤثر سلبا على الشعب الكوبي والرعايا الكوبيين الذي يعيشون في بلدان أخرى.

لقد أثر الحصار سلبا أيضا على أطراف ثالثة. فالحصار المفروض على قطاع الصحة، بشكل خاص، يسبب معاناة وإعاقة غير لازمة للشعب الكوبي. إن ذلك العمل غير إنساني، ولذا، فإننا نعارض تلك التدابير بشدة. فهي لا يمكن أن تعزز السلام والاستقرار في المنطقة بأي حال من الأحوال. ولذلك السبب، تؤيد ميانمار بإخلاص مطالبة المجتمع الدولي للولايات المتحدة بإنهاء الحصار والجزاءات ضد كوبا.

إن وفد بلدي، إذ يعيد تأكيد معارضتنا للقوانين والأحكام التي لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية، وكمظهر من مظاهر صداقتنا لحكومة كوبا وشعبها، فقد صوت مؤيدا القرار ٣/٦٢.

السيد هلْ (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): لقد أعربت أستراليا دائما عن معارضتها من حيث المبدأ لقيام الدول الأعضاء بسن وتطبيق القوانين والتدابير التي تتجاوز حدود أراضيها عندما تلحق تلك القوانين والتدابير الضرر بسيادة دول أخرى، وبالمصالح المشروعة للكيانات أو الأفراد الخاضعين لسلطتها القضائية، فضلا عن حرية التجارة والملاحة.

إن تلك القوانين والتدابير لا يمكن تبريرها بموجب مبادئ القانون الدولي أو مبادئ التعايش الودي. لذا، فإن أستراليا قلقة حيال الجوانب التي تتجاوز الحدود الإقليمية من قانون هيلمز – بيرتون الصادر عام ١٩٩٦، ولذلك السبب، صوتت مجددا مؤيدة القرار المقدم في إطار بند جدول الأعمال.

لكن تصويتنا ينبغي ألا يفسر بأنه، بأي شكل من الأشكال، بأنه تأييد للسياسات الداخلية لكوبا. فاحتجاز السجناء السياسيين وعدم التقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ليس مسألة داخلية؛ وينبغي أن يكون مبعث قلق لنا جميعا. وينبغي لنا أن نغتنم كل فرصة لتذكير كوبا بتعهداتها الدولية، ولحثها على التعاون الكامل فيا يتعلق بالمعاهدات والهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي أن نحث،

الحكومة الكوبية بشكل خاص، على الاضطلاع بمسؤولياتها نحو احترام حقوق جميع مواطنيها.

لقد زعم الوزير الكوبي اليوم أن الحصار هو العقبة الرئيسية أمام حقوق الشعب الكوبي. مع كل الاحترام له، ستكون مصداقيته أكبر إذا استطاع أن يدعم حجته بإثبات أن الحقوق الداخلية للشعب الكوبي محترمة ومحمية بطريقة صحيحة من جانب حكومته.

السيد ذاريات (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين ألقاهما ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

لقد صوتت إندونيسيا مؤيدة القرار ٣/٦٢ لأننا نعتقد أن الإجراءات التي أُبرزت فيه لا تقوض المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، ولكنها تهدد، بشكل خطير، حرية التجارة والاستثمار أيضا. وقد تم التعبير عن تلك المشاعر أثناء الاجتماع الوزاري السنوي الحادي والثلاثين لمجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي عُقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر، حيث رفض الوزراء بحزم مجددا فرض قوانين وأنظمة ذات أثر يتجاوز الحدود الإقليمية، كما رفضوا جميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، بما فيها الجزاءات الأحادية ضد البلدان النامية.

إن تطبيق حصار اقتصادي وتجاري لن يؤدي إلا إلى آثار سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للناس الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال. وتشكل تلك التدابير أيضا عائقا رئيسيا أمام التمتع الكامل بالحق في التنمية من جانب دولة ذات سيادة وشعبها. وهذه سياسة غير متوافقة مع روح الشراكة العالمية من أجل التنمية، كما نص عليها إعلان الألفية، ولا مع توافق آراء مونتيري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

لذا، تحث إندونيسيا على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، وتطالب جميع البلدان بالامتثال لمبادئ المساواة والاحترام المتبادل وحسن الجوار واحترام حقوق الإنسان.

السيد ريزفانيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): لقد صوّت وفد بلدي مؤيدا القرار ٣/٦٢ الذي اتخذته الجمعية العامة للتو، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا. ومع أنني أؤيد البيانين اللذين ألقاهما ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز وممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فإنني أود إبداء الملاحظات التالية تعليلا لتصويتنا على القرار المذكور.

إن حكومة جمهورية إيران الإسلامية تعتقد أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا يتناقض مع مبادئ القانون الدولي الذي يحكم العلاقات بين الدول، كما يناقض نص وروح ميثاق الأمم المتحدة، الذي يدعو إلى تعزيز التضامن والتعاون والعلاقات الودية بين الدول. ولهذه التدابير أثر سلبي على الظروف المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وهي ستعيق جهود الحكومة الكوبية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها استئصال الفقر والنهوض بالصحة والتعليم، باعتبار ذلك وسيلة لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ تطلب إلى الدول ”الامتناع عن ... أي تدابير أحادية ... تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب سكان البلدان المتأثرة، وبصفة خاصة النساء والأطفال“ (A/CONF.199.20، المرفق، الفقرة ١٠٢). والفقرة نفسها

توضح أيضا أن تلك التدابير الأحادية تعيق رفاه الناس المتضررين وتضع ”عقبات أمام تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان بما في ذلك حق كل فرد في مستوى معيشي ملائم لصحته ورفاهه وحقه في الغذاء، والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية اللازمة“.

والفقرة ١٠١ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ تنص على أنه ”ينبغي أن تتعاون الدول على تشجيع قيام نظام اقتصادي دولي داعم ومنفتح يفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان“ وتضيف الفقرة أنه ينبغي ألا تكون تدابير السياسة التجارية الموجهة لأغراض بيئية وسيلة لممارسة تمييز تعسفي أو لا مبرر له في التجارة الدولية.

إن اتخاذ القرار المذكور مؤشر على الرفض القوي من المجتمع الدولي للتدابير الاقتصادية القسرية الأحادية عموما، وللحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا خصوصا.

وجمهورية إيران الإسلامية تشاطر المجتمع الدولي قلقه بشأن فرض التدابير الأحادية ذات التطبيقات التي تتجاوز الحدود الإقليمية. وهي، في ذلك الصدد، تتعاطف مع الحكومة الكوبية وشعبها، ولذا، فإنها تؤكد الحاجة الماسة إلى إنهاء تلك التدابير، وإلى التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة الذي اتخذ اليوم.

السيد خامانيشانه (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): طوال العقود الأربعة الماضية ظل الناس الأبرياء في كوبا يعانون المآسي الناجمة عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على بلدهم.

ومن المخيب للآمال رؤية ممارسات تجارية أحادية وتمييزية مستمرة في عالم اليوم من الاعتماد المتبادل والتعاون المتعدد الأطراف بين الدول. وفوق ذلك، إن تنفيذ تدابير قسرية أحادية تتجاوز الحدود الإقليمية انتهاك مباشر لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلا عن انتهاكه حرية التجارة والملاحة.

وانطلاقا من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، يجب أن تمتنع كل دولة عضو عن سن أو تطبيق قوانين أو قواعد أو تدابير تُلحق تأثيراتها الضرر خارج حدودها الوطنية بسيادة أية دولة أخرى، حيث أن لكل دولة الحق السيادي في المشاركة الحرة في النظم المالية والتجارية الدولية.

وانطلاقا من مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المعترف به عالميا، وبموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا يحق لأية دولة أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى على الرغم من أي اختلافات في نظمها النظم الاجتماعية – السياسية. ومن حق جمهورية كوبا، بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة، أن تختار نظامها السياسي ومسار التنمية الأنسب لظروفها المحددة.

وتضم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية صوتها إلى صوت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في التأكيد من جديد على الحاجة العاجلة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا. فهذا الحصار الذي استمر طويلا قد كبد الشعب الكوبي خسائر مادية وأضرارا اقتصادية لا تحصى. وبوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، ينبغي لنا أن نفعل كل ما نستطيع لمساعدة كوبا في استرداد حقها في الاندماج في اقتصاد العولمة. ومن هذا المنطلق، صوت وفدنا تأييدا لمشروع القرار A/62/L.1.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود أن استهل بياني بالتعبير عن تأييد بلادي، سوريا، للبيان الذي

ألقاه ممثل باكستان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل مصر بالنيابة عن دول عدم الانحياز.

لقد نصت مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة على حق الدول في ممارسة سيادتها على أراضيها، وفي عدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأكدت آلاف القرارات التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها في العام ١٩٤٥ وحتى الآن على قداسة هذه المبادئ والمقاصد ويُفترض في أعضاء الأمم المتحدة كافة، ولا سيما الولايات المتحدة، دولة المقر، التي ساهمت بشكل أساسي في صياغة الميثاق بعد أن كانت قد امتحنت بنفسها مرارة تدخل الآخرين في أمورها وتعديهم على سيادتها قبل وخلال الحرب العالمية الثانية – يفترض بهذه الدولة أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل دستور هذه المنظمة ومرجعها الأول والأخير. ولما كان الحظر الأحادي الطرف الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا والتدابير الجديدة الرامية إلى إحكام هذا الحصار تتعارض مع الميثاق ومع مبادئ القانوني الدولي، خصوصا مبادئ تساوي السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، فإن هذا الحظر يصبح، حكما، غير قانوني ولا ينسجم مع المعايير التي قبلها المجتمع الدولي للتعامل بين الدول، ويشكل أيضا تحديا غير مسبوق للقانون الدولي.

إن هذا الحصار المفروض على كوبا منذ حوالي ٤٧ عاما قد خلق سابقة مرفوضة في التعامل الأحادي الطرف بين الدول خارج إطار القانون الدولي، كما عرّض كوبا لشتى أنواع الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وعمق معاناة الشعب الكوبي، ولا سيما الأطفال منهم وكبار السن. ولقد أثر الحصار على الجهود الحثيثة التي يبذلها الشعب الكوبي لتحقيق رفاهه.

يعرب وفدي عن تقديره لحرص كوبا المستمر على إجراء حوار بناء مع الولايات المتحدة لتسوية جميع المسائل الخلافية بين الطرفين على أساس المساواة في السيادة والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ حسن الجوار. ويرى وفد بلدي أن العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا يجب أن تكون علاقات طبيعية تصب في مصلحة شعبي البلدين. ونؤكد في هذا الصدد على حق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافي بمحض إرادتها، وفقا لما تقتضيه الشرائع الدولية.

إن تأييد ١٨٣ دولة للقرار في دورة العام الماضي و ١٨٤ دولة للقرار في هذه الدورة يؤكد أن المجتمع الدولي بأغلبيته الساحقة يرى ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا، وهو تأكيد أيضا على ضرورة احترام النظم الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تختارها كل دولة بملء إرادتها، وفي ضوء المصالح الوطنية التي تراها ملائمة لها.

لقد عبر المجتمع الدولي مرارا عن رفضه لاستمرار العقوبات من جانب واحد على كوبا، وعن رفضه لتوسيع هذه العقوبات من خلال القانون الذي سنته الولايات المتحدة، المسمى بقانون هيلمز – بيرتون، والذي يتجاوز الولاية التشريعية الوطنية الأمريكية ليمس سيادة دول أخرى تتعامل مع كوبا، مما يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومبادئ القانون الدولي. كما تدين سوريا التوسع الأخير للسياسات العدائية الأمريكية تجاه كوبا عبر الإعلان عن اتخاذ إجراءات جديدة في الولايات المتحدة منذ عدة أيام، وتنفيذ خطط جديدة تهدف إلى تدمير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تم تبنيه من قِبَل الشعب الكوبي.

وعلى الرغم من المناشدات المتكررة في الماضي من قِبَل الجمعية العامة وعلى مدى ١٦ عاما متتاليا، لم تتخذ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن أي إجراءات لتلبية رغبات المجتمع الدولي، وما زالت هذه الحكومة تعمل متعمدة وبعناد على الاستمرار في الموقف الخاطئ وبتجاهل المطالب العادلة للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يأمل وفد بلدي أن تُزال جميع أشكال الحصار المفروضة من قِبَل الولايات المتحدة على كوبا، وعلى العديد من الدول الأخرى ومنها بلادي. كما نأمل أن يلقى صوت المجتمع الدولي، الذي عبّرت عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية، احترام الولايات المتحدة الأمريكية، والتزام مؤسساتها التشريعية الكامل به. وانطلاقا من ذلك، فإن سوريا صوتت بتأييد مشروع القرار هذا.

وكم كان ملفتا للانتباه وذا دلالة تصويت إسرائيل الشاذ المعارض لمشروع القرار، الذي أيدته الأغلبية الساحقة. إن تصويت إسرائيل ضد مشروع القرار اعتراف من لدنها بأنها هي أيضا لا تقيم وزنا للقانون الدولي، وتمثل أقلية معزولة في المجتمع الدولي. وكم زاد التصويت الإسرائيلي الأمور سوءا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت. ولقد طلب ممثلان الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت مقصورة على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيدة نونيز مورداتشي (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): لقد قام ممثل الولايات المتحدة اليوم بتكرار الأكاذيب التقليدية المصطنعة لدعم وتشديد وتعميم السياسة العدوانية غير الشرعية الفاشلة والحظر المتصف بالإبادة الجماعية والعدوان على كوبا من الإمبراطورية.

إن ممثل النظام المنصّب بالتحايل في واشنطن أكد الإحباط واليأس والكراهية الشخصية التي يشعر بها مستأجر البيت الأبيض، جورج دبليو بوش ، تجاه الشعب الكوبي. إن حكومة الولايات المتحدة، في محاولاتها للإطاحة بالثورة وفرض مخططاتها الإمبريالية على كوبا، إنما تشجع على أعمال العنف وتسوق الحجج لاستعمال القوة ضد الأمة الكوبية.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن السيد بوش غير المحبوب والعدواني تصعيدا لم يسبق له مثيل في سياسة حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا. فلقد أعلن المزيد من الحصار ضد الشعب الكوبي، والمزيد من أعمال الإخضاع، بالجوع والمرض، والمزيد من الجهود المتجددة لقمع الإرادة السيادية التي لا تتزعزع والمنبثقة من مقاومة آلاف الرجال والنساء والأطفال.

ولم يسبق أن كان جوهر سياسة بوش نحو بلدنا أكثر وضوحا، وهو إعادة احتلال كوبا بالقوة. إن الصقور الجبناء في واشنطن يخطئون إذا ظنوا أنهم يستطيعون تخويفنا. فسوف يواصل الملايين من النساء والرجال الكوبيين التضحية بأرواحهم ثمنا للدفاع عن الانتصارات المقدسة للثورة الكوبية: الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والسيادة التي نتمتع بها تمتعا تاما.

وإذا قاموا، في تصعيد حربهم الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية الحالية، بشن عدوان عسكري مباشر، نستطيع أن نؤكد لهم أن يكونوا على استعداد لأن يواجهوا في بلدنا، مقاومة لن تنتهي إلاّ بعد تأكيد استقلالنا وسيادة شعبنا. فنحن مستعدون للدفاع عن وطننا واشتراكيتنا. إننا نؤمن بالحق والعدالة اللذين هما الأساس لحيوية الثورة الكوبية.

ونود أن نشكر العالم على تضامنه القيّم ودعمه لكوبا. إننا نفهم تماما التفسير غير القانوني المغلوط للمفاهيم التي يطبقها السيد بوش وأركان نظامه على الحرية وحقوق الإنسان. ولا يمكن إلا لدكتاتور مجرم يستحوذ عليه غرور معتوه وتسلطي مثل بوش أن يقصف السكان المدنيين الأبرياء بالقنابل باسم الحرية، وأن يقوم باختطاف وسجن وتعذيب الناس الذين لا حول لهم ولا قوة باسم حقوق الإنسان وما يسمى بالحرب على الإرهاب.

إن حكومة الولايات المتحدة وحيدة في سياستها تجاه كوبا. فاليوم، تأكد الرفض العالمي تقريبا للحصار الذي يشكل عملا من أعمال الإبادة الجماعية ضد شعب كوبا. ويجب على الولايات المتحدة أن تحترم حق الكوبيين في الاستقلال والسيادة. ويجب على الولايات المتحدة أن تضع حدا لسياستها العدوانية والتهديدية ضد كوبا. ويجب عليها التخلي عن الفكرة الفاشلة باصطناع معارضة مزيفة في كوبا ووقف الحرب الإذاعية والتلفزيونية ضد بلدنا. ويجب عليها أن ترفع فورا وبدون قيد أو شرط حظر الإبادة الجماعية. ويجب عليها التخلي عن سياستها في تشجيع الهجرة غير الشرعية من كوبا. ويجب عليها إطلاق سراح المناضلين الكوبين الخمسة ضد الإرهاب، الذين هم سجناء سياسيون في سجون الولايات المتحدة، وأن تضع حدا للإفلات من العقاب الذي يسمح للويس بوسادا كاريليس والعشرات غيره من العملاء المناهضين لكوبا بالعمل بحرية في الولايات المتحدة.

وإذا كانت الولايات المتحدة مهتمة حقا بحقوق الإنسان لما أنشأت غرفا للتعذيب في قاعدة غوانتانامو غير الشرعية، ولوضعت حدا لقصف المدنيين الأبرياء بالقنابل في العراق.

إن المتواطئون مع نظام بوش في سياسته المناهضة لكوبا يفتقرون إلى المصداقية. فحكومة مثل التي في أستراليا تفتقر إلى السلطة الأخلاقية التي تسمح لها بتوجيه الانتقادات لكوبا. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فلا بد لي إلاّ أن أُلاحظ مرة أخرى مع الأسف نفاقه وتحليله الذاتي المفلس وعجزه عن رسم سياسة مستقلة نحو كوبا. إن قلق الاتحاد الأوروبي المفترض إزاء حقوق الإنسان ليس له مصداقية عندما يقوم أعضاؤه والدول المنتسبة إليه بتشجيع العنصرية وجعلها نهجا وكره الأجانب والتمييز ضد المهاجرين، وتسهيل النقل غير القانوني والسري للأشخاص الذين تم اختطافهم أو اعتقالهم بصورة عشوائية من قبل وكالة المخابرات المركزية أو وزارة الدفاع الأمريكية وتوفير منشآت سرية للاعتقال غير القانوني وتعذيب الإرهابيين المفترضين. ما هو الاحترام الذي يمكن أن نكنه لحكومات معارضة بصورة منافقة لتحقيق حيادي قامت به لجنة حقوق الإنسان السابقة عن المذابح الجماعية التي ارتُكبت في غرف التعذيب في غوانتانامو؟

إن كوبا لن تخضع للترهيب ولا يمكن النيل من وحدتنا. إن شعبنا تزداد وحدته عندما يواجه التهديدات والعجرفة الإمبريالية . فلا يمكن لهذه الأعمال أن تُخضِع شعبنا. وكما قال رئيس دولتنا، القائد العام فيديل كاسترو، كوبا لن تكون في جعبتهم أبدا. وعند الضرورة، نحن مستعدون للتصدي للمعتدين الإمبرياليين في الخنادق، جنبا إلى جنب مع ملايين الكوبيين.

السيد غودار (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعتذر عن طلب الكلمة مرة أخرى، لكن وفد بلدي مضطر لممارسة حقه في الرد.

إن القرار يلوم بطريقة غير دقيقة الولايات المتحدة على الصعوبات التي يواجهها الشعب الكوبي بينما يعفي سياسات الحكومة الكوبية نفسها، التي تنكر حقوق الكوبيين

في أجور منصفة لعملهم، أو في مزاولة الأعمال التجارية أو من ناحية أخرى ممارسة حقوقهم في الأسواق

ويدّعي القرار أيضا بصورة غير دقيقة إن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة انتهاك لحرية الملاحة، أي حصار بحري. والحقيقة أن سياسة الولايات المتحدة في تحديد المعاملات التجارية الثنائية مع النظام الكوبي لا تمنع باقي العالم من الاتجار مع كوبا أو تزويد كوبا بالغذاء والدواء.

والأخطر من ذلك، أن القرار لا يشير إلى حظر الحريات الذي يفرضه النظام الكوبي على شعبه، والذي يمنع حتى الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية الأخرى من السفر إلى كوبا للاجتماع بحرية مع الشعب الكوبي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة مرة أخرى لممثل كوبا لممارسة حقه في الرد للمرة الثانية.

السيد أموروس نونيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): مرة أخرى، نلاحظ أن حجج الولايات المتحدة لا أساس لها من الصحة. فمن الواضح أنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار ماذا حصل هنا اليوم عندما أعرب ١٨٤ بلدا بكل وضوح عن مواقفها من سياسة الحصار البحري، ليس للأسباب التي ذكرتها الولايات المتحدة، بل لأنه بكل بساطة عمل يخالف تماما أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إننا لا نقبل بأي صورة الحجج التي ساقتها الولايات المتحدة. إننا نصر على أن الحصار البحري أكبر انتهاك لحقوق الشعب الكوبي، وهو العامل الذي يمنعنا من إحراز المزيد من التقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبنا. ولذلك، لا نعترف بما قيل هنا قبل قليل.

إن كل ما قاله ممثل الولايات المتحدة هنا هو دليل إضافي على سياسة بلده الكاذبة، التي لا يؤيدها المجتمع الدولي ومن الواضح أن الأمم المتحدة ترفضها. ولا شيء صحيحا مما قاله. ولن نقوم بالمزيد من باب متابعة هذا. إننا نود بكل بساطة أن نشير إلى أن كوبا لا تعترف بما قاله هنا. وفضلا عن ذلك، إن التصويت الذي جرى اليوم ما هو إلاّ تعبير واضح عن معارضة المجتمع الدولي لهذه السياسة، التي هي، أكثر من أي شيء آخر، وأكثر من مجرد انتهاك لحقوق الشعب الكوبي، مؤشر واضح على سياسة الإبادة الجماعية ضد شعبنا. ولن أتابع هذه المسألة أكثر من ذلك. إننا مرة أخرى، نؤمن بأن ما قاله هنا ليس جديرا بالاعتراف، وليس له سلطة ولا أية فرصة ليقبله الحاضرون هنا، خاصة وفد كوبا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بما أنه لا توجد وفود أخرى ترغب في الإدلاء ببيانات، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تختتم نظرها في البند ٢١ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.